

النشوز

في الفقه الإسلامي

إعداد

د. عقيل بن عبدالرحمن بن محمد العقيل

الأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

رئيس قسم اللغة العربية والعلوم الإسلامية بمعهد تعليم اللغة العربية

المقدمة

أولاً: موضوع البحث:

يدور موضوع البحث حول: تحديد معنى النشوز في الفقه الإسلامي، وبيان أسبابه، صوره، وأحكامه، وآثاره؛ ومن ثم تقديم مقترحات لعلاج هذه الظاهرة.

ثانياً: أهمية البحث:

يفيد البحث ما يأتي:

١. تحديد مفهوم النشوز في الفقه الإسلامي.
٢. تحديد الأسباب الكامنة وراء ظاهرة النشوز.
٣. تحديد صوره وأحكامه.
٤. تقديم مقترحات علاجية لظاهرة النشوز.
٥. الإسهام في محاربة ظاهرة النشوز التي تهدد الأسر وتقضي على العلاقات الزوجية في المجتمع الإسلامي.
٦. فتح المجال أمام الباحثين لمزيد من البحوث والدراسات حول هذا الموضوع.

ثالثاً: مشكلة البحث وتساؤلات الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في انتشار ظاهرة النشوز في المجتمعات المعاصرة وتهديدها لاستقرار الأسر المسلمة، مما دفع الباحث إلى محاولة تحديد: مفهومه، وأسبابه، وصوره، وبيان أحكامه، وآثاره، ثم تقديم مقترحات علاجية لتلك الظاهرة.

ويمكن صياغة تلك المشكلة في التساؤلات الآتية:

١. ما المفهوم الدقيق لمعنى النشوز؟
٢. ما صور النشوز؟
٣. ما حكم النشوز في الفقه الإسلامي؟
٤. ما الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة النشوز؟
٥. كيف يمكن علاج ظاهرة النشوز في المجتمعات الإسلامية؟

رابعاً: منهج البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي القائم على تحديد: مفهوم النشوز، وبيان صوره، وأسبابه، وأحكامه، والآثار المترتبة عليه، ثم بيان أهم المقترحات العلاجية لتلك الظاهرة.

خامساً: إجراءات البحث:

تنقسم إجراءات الدراسة إلى قسمين، هما:

(أ) الإجراءات النظرية: وتتمثل في:

١. مراجعة البحوث والدارسات المرتبطة بموضوع الدراسة.
٢. مراجعة الكتب التي تناولت موضوع الدراسة الحالية.
٣. مراجعة الكتب التي اهتمت بموضوع النشوز.

(ب) الإجراءات الميدانية:

وتتمثل في قيام الباحث بالعديد من المقابلات الشخصية لبعض المتخصصين في: الفقه الإسلامي - الإصلاح الاجتماعي - الدعوة والإعلام - القضاء الشرعي - علم الاجتماع؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم وآرائهم في تحديد أسباب النشوز في المجتمعات المعاصرة؛ ومن ثم فقد توصل الباحث إلى قائمة بأسباب النشوز في المجتمعات المعاصرة.

سادساً: أسباب اختيار موضوع البحث:

دعاني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب عدة لعل من أهمها:

١. ما نرى من كثرة الخلافات الزوجية التي يكون من أسبابها حالات نشوز تحصل من بعض الأزواج تستدعي إيجاد الحلول لها.

٢. إن مشكلة النشوز والنفور بين الزوجين والآثار المترتبة على ذلك لا تقتصر على الزوجين فحسب، بل تتعداهم إلى غيرهم من الأولاد والوالدين وربما الإخوة وغيرهم من بقية أفراد الأسرة.

٣. إن المبادرة لعلاج حالات النشوز وفق ما ذكر الله عز وجل في كتابه العزيز، وأوضح رسوله (صلى الله عليه وسلم) يقلل من أثر هذه المشكلة ويعجل بعودة الطمأنينة لهذه الأسرة إلى أكثر من مشكلة، فيتفرع عن هذه المشكلة مشكلات أخرى ويدخل أطراف آخرون من خارج بيت الزوجية مما يزيد الأمر تعقيداً وسوءاً.

٤. إن الأصل في تشريع الزواج حصول السكون والاستقرار داخل البيت الأسري، وأن تسود المودة والرحمة بين

الزوجين ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي

ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْتَكِرُونَ﴾ (الروم: ٢١)، لتحقيق السعادة للأسرة وتحقيق الأهداف الأخرى العظيمة التي

شرع الزواج من أجلها، من إنجاب الأولاد وغير ذلك.

وأني لذلك أن يتحقق في ظل وجود النشوز بين الزوجين.

لهذه الأسباب وغيرها كثير دعاني لاختيار هذا الموضوع للكتابة فيه سعياً لنفع المجتمع وإسهاماً مني لإزالة أسباب الخلافات الزوجية التي تؤدي إلى تضييع البيت الأسري والتي من أسبابها النشوز.

سابعاً: الدراسات السابقة:

تكلم الفقهاء سلفاً وخلفاً عن النشوز ضمن كتب الفقه والحديث في أبواب النكاح والأبواب ذات الصلة به، كما تكلم حوله المفسرون في الآيات ذات الصلة بالموضوع كآية النساء ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ وهناك دراسات سابقة أفردت هذا الموضوع بالذكر وحده ومنها:

- رسالة ماجستير بعنوان: النشوز وأحكامه في الفقه الإسلامي، لموسى بن مهدي مسلمي، في كلية الشريعة بالرياض.
- النشوز (ضوابطه، حالاته، أسبابه، طرق الوقاية منه، وسائل علاجه في ضوء القرآن والسنة)، للأستاذ الدكتور: صالح بن غانم السدلان، وهو كتاب مطبوع.

ثامناً: خطة البحث:

تسير خطة البحث وفقاً لما يأتي:

- مقدمة، وتتضمن:
 - أولاً: موضوع البحث.
 - ثانياً: أهمية البحث.
 - ثالثاً: مشكلة البحث وتساؤلات الدراسة.
 - رابعاً: منهج البحث.

خامساً: إجراءات البحث: النظرية, والميدانية.

سادساً: خطة البحث. وتتضمن تمهيداً وسبعة مباحث, أما التمهيد ففيه بيان حرص الإسلام على سلامة

الأسرة وتماسكها, أما المباحث فهي كما يأتي:

المبحث الأول: تعريف النشوز.

المبحث الثاني: صور النشوز.

المبحث الثالث: أنواع النشوز.

المبحث الرابع: أسباب النشوز.

المبحث الخامس: حكم النشوز.

المبحث السادس: الآثار المترتبة على النشوز.

المبحث السابع: علاج النشوز.

● خاتمة البحث: وتتضمن:

أهم نتائج البحث.

أهم التوصيات.

تمهيد

حرص الإسلام على سلامة الأسرة وتماسكها

الإنسان اجتماعي بالطبع، فهو لا يستطيع العيش بمفرده؛ بل لابد من جماعة يتبادل معها شئون الحياة، وقضت سنة الخالق - سبحانه وتعالى - بضرورة اجتماع الذكور بالإناث؛ حفظاً للمخلوق في المدة التي شاء الله تعالى أن يعيشها ذلك النوع، وقد يوجد النسل بينهما، وبه يستمر بقاء النوع البشري، ولكن البقاء على الوجه الأكمل بالنسبة لبني الإنسان، والخالي من المظالم وسفك الدماء، وضياع الأنساب والسلامة من الأمراض لا يتم إلا إذا جرى أمر التزاوج بينهم على أسس مشروعة، وفي أحوال مخصوصة؛ لأن بقاء النوع على أي وجه أمر ممكن بأن يكون بالإباحة المطلقة كما تبقى أنواع الحيوانات الأخرى، ولكن هذا لا يلائم منزلة الإنسان العاقل المتطلع إلى الكمال، فإن الإباحة المطلقة تؤدي إلى التزاحم على النساء، وهذا يؤدي إلى التباغض والتشاحن والتقاتل، وبهذه الإباحة لا يكون للأولاد آباء معروفون يعنون بتربيتهم ويسألون عنهم، فيكون مآلهم الضياع، ولاشك أن انقطاع المرء عن أسرة يتسبب إليها ويعتز بها، ويحرص على سمعتها وكرامتها، يجعله فرداً مقطوع الأواصر لا يبالي بما يصنع؛ وما أيسر ارتكاب الجرائم وأكثرها ممن ضيعتهم الأقدار، وحرمتهم عطف الأبوة، وحنان الأمومة؛ ولهذا شرع الله تعالى الزواج ووضع له من القيود ما به يحفظ النسل، ويربي أحسن التربية على وجه يكفل للعالم سعادته، ويوفر له راحته ويقويه ما لا يحصى من مضار الإباحية الجنسية.

فالعلاقة الزوجية، ويرتفع به مكان الوحدة والإنفراد إلى أحضان السعادة وأنس الاجتماع، ففيه ترويح للنفس وبعد لها عن السآمة والملل، وراحة حقيقية لكل واحد من الزوجين.

وهو عماد الأسرة التي منها يتكون المجتمع البشري، وبه تتكون الصفات الإنسانية الراقية كالإيثار وحب الغير، ومعرفة ما للإنسان من حقوق وما عليه من واجبات، وبه يحل استمتاع كل من الزوجين بالآخر في إشباع رغبته الجنسية، بطريق منظم يحفظ الأنساب ويصون الأعراض من دنس الأحباب والأصحاب، وهو نتيجة حتمية للإنسانية، وقد سنته جميع الشرائع الإلهية، ولم تنكره أي طائفة أو أمة، ومهما كان له من طرق وعادات فنهايته واحدة، وهي: الجمع بين شطري الإنسانية.

والإسلام آخر الشرائع الإلهية رغب في الزواج، وحث عليه، وجعله من آياته العظيمة التي هي محل امتنان الله على عباده قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم: ٢١).

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ (النحل: ٧٢).

وقال جل شأنه: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ (النور: ٣٢).

وقال (صلى الله عليه وسلم): "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء"^(١).

(١) أخرجه البخاري (ت ٢٥٦هـ) ط (١٤١٩هـ) رقم (٥٠٦٤)، ومسلم (ت ٢٦١هـ) ط (١٤١٣هـ) رقم (١٤٠٠).

إلى غير ذلك من النصوص الواردة في هذا الشأن، ثم إن الإسلام قد عني بالعلاقة الزوجية فوق عنايته بأي علاقة إنسانية أخرى، واهتم بكل مرحلة من مراحل هذه العلاقة، وعد الزواج مظهراً من مظاهر الرقي البشري يقوم على أغراض نبيلة سامية^(١).

وبالزواج تتكون الأسرة، والأسرة تعد لبنة من لبنات المجتمع الذي يتكون من مجموعة من الأسر يرتبط بعضها ببعض، ومما لا شك فيه أن البناء المكون من لبنات، يأخذ ما لهذه اللبنة من قوة أو ضعف، فإذا كانت هذه اللبنة قوية متماسكة، كان المجتمع المكون منها قوياً متماسكاً، وإذا كانت اللبنة فيها ضعف والخلال كان المجتمع ضعيفاً منحللاً، والأسرة كخلية من خلايا المجتمع الإنساني، لا بد أن تعيش بنظام وفق التعاليم الدينية؛ حتى تتحقق الحكمة التي أرادها الله تعالى في قوله الكريم: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْتَكَرُونَ﴾ (الروم: ٢١).

لقد حرص الإسلام على وحدة الأسرة وتماسكها بما شرعه من حقوق وواجبات بين الزوجين قال تعالى: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٢٨). أي: لهن من حقوق الزوجية على الرجال مثل ما للرجال عليهن، فلهن -أيضاً- من حسن الصحبة والعشرة بالمعروف على أزواجهن مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه الله عليهن لأزواجهن.

وقيل: إن لهن على أزواجهن: ترك مضارتهن، كما كان ذلك عليهن لأزواجهن^(٢).

(١) الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) (فتح القدير) ج ٢ ص ٢٢. بتصرف.

(٢) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٣ ص ٨٢، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م.

والشارع قد أمر كلاً من الزوجين بالصبر على صاحبه، فإن كره أحدهما من الآخر أمراً، فقد يعجبه منه أمور أخرى؛ بل قد يكون فيما يكرهه أحدهما خيراً لا يعرفه، قال تعالى ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ١٩).

والخطاب وإن كان للأزواج فهو للزوجات - أيضاً-؛ لأن الله إذا أوصى الزوج بالصبر مع الكراهة، وهو يملك الطلاق، فلئن يوصي الزوجة بالصبر مع الكراهية بالأولى^(١).

والحياة الزوجية لا تخلو من منغصات ومكدرات بنشوز أحد الزوجين، أو نفوره من الآخر، فشرع الله تعالى لكل حالة حكماً، سواء كان ذلك من الزوج أو من الزوجة أو من كليهما، وفي هذا البحث الوجيز: أبين ما استطعت، كيف عالج الشارع الحكيم نشوز أحد الزوجين أو كليهما؟

(١) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٥ ص ٦٥، مرجع سابق.

المبحث الأول

تعريف النشوز

النشوز لغة: مشتق من الفعل الثلاثي (ن. ش. ز)، والنشز بسكون الشين المكان المرتفع من الأرض، وجمعه نشوز،

والنشز بفتحين يجمع على أنشاز ونشاز كجبل وجبال وأجبال^(١).

قال الراغب الأصفهاني^(٢) "ونشوز المرأة بغضها لزوجها ورفع نفسها عن طاعته، وعينها عنه إلى غيره".

والنشوز يكون بين الزوجين، وهو كراهة كل واحد منهما لصاحبه، "واشتقاقه من النشز وهو ما ارتفع من

الأرض، ونشزت المرأة بزوجهما وعلى زوجها، تنشز نشوزاً، وهي ناشز ارتفعت عليه، واستعصت عليه وأبغضته

وخرجت من طاعته"^(٣).

وعرق ناشز: منبتر^(٤) يضرب من داء، وقلب ناشز: أرتفع عن مكانه رعباً، وأنشز عظام الميت رفعها إلى

مواضعها، وركب بعضها على بعض، وأنشز الشيء رفعه عن مكانه"^(٥).

(١) الرازي (مختار الصحاح) ص ٦٦٠، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.

(٢) الراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ) المفردات في غريب القرآن ص ٤٩٣، تحقيق محمد سيد كيلاي. دار المعرفة، بيروت، بدون.

(٣) ابن منظور (ت ٧١١ هـ) لسان العرب ج ٤ ص ٢٨٥ نشر دار عالم الكتب بالرياض، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.

(٤) الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) (القاموس المحيط) ج ٢ ص ٢٠١، نشر دار الجيل، بيروت، بدون.

(٥) أحمد محمد المقرئ الفيومي (المصباح المنير) ج ٣ ص ٩٣٥، المطبعة الأميرية بمصر.

وفي المصباح المنير^(١) "نشزت المرأة نشوزاً إذا استعصت على بعليها وأبغضته، ونشز بعليها إذا ضربها وجفهاها". وفي ضوء هذا يتقرر: أن من معاني النشوز الامتناع والخروج عن الطاعة، والتمرد والتعدي، والكراهية، والاستعلاء والبغض والمخالفة والاعوجاج والنفور إلى غير ذلك من المعاني.

النشوز اصطلاحاً:

النشوز بمعناه العام "هو كراهية كل من الزوجين لصاحبه"^(٢)، وقيل: "أن يتعدى كل واحد من الزوجين على صاحبه"^(٣).

وقيل: "هو مخالفة كل من الزوجين صاحبه"^(٤)، وقيل "هو كراهة كل واحد من الزوجين صاحبه، وسوء عشرته"^(٥).

وهذا التعريف الأخير هو الذي أرجحه لاشتماله على معاني التعريفات السابقة.

وبالتأمل في هذا التعريف الذي اخترناه للنشوز نلاحظ أن هناك صفات لدى أحد الزوجين سواء كانت صفات خلقية أو خلقية تسببت في كراهة أحد الزوجين لصاحبه، وربما تكون هذه الكراهية متبادلة بين الزوجين بأن يكره كل واحد منهما الآخر بسبب تلك الصفات الخلقية أو الخلقية، إذ ربما يكون لدى كل واحد منهما من هذه

(١) السابق، نفس الجزء، والصفحة.

(٢) وهذا تعريف للأحناف: زين لعابدين إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠هـ) (البحر الرائق شرح كنز الدقائق) ج ٤ ص ٧٦ طبعة الحلبي بمصر ١٣٣٣هـ.

(٣) وهذا تعريف للمالكية: محمد بن عرفة (ت ٢٣٠هـ) (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير) ج ٢ ص ٣٠٦، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.

(٤) وهذا تعريف للشافعية: أبو إسحاق الفيروز آبادي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) (المهذب) ج ٢ ص ١٧٢ دار المعرفة، بيروت، بدون.

(٥) وهذا تعريف للحنابلة: الزيعلي (ت ٧٠٩هـ) (المطلع على أبواب المقنع) ص ٣٢٩، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

الصفات ما يدعو إلى نفور الآخر منه؛ فيترتب على ذلك سوء العشرة بينهما نتيجة لهذا الكره والنفور وهو ما يصور النشوز.

ومن جملة هذه التعريفات التي أوردناها سابقاً والتي يمثل كل واحد منها مذهباً من المذاهب الأربعة نفهم أن النشوز قد يكون من الزوج، وقد يكون من الزوجة، وقد يكون منهما معاً، وفي كل لا يخلو الأمر من: استعلاء الزوج وترفعه على زوجته، أو اعتدائه على زوجته بضرب وسب وشتم ونحو ذلك، أو عدم التزامه بالحق الواجب عليه قبلها كنفقة وجماع؛ وبالجملة فهو يشمل كل سوء عشرة بين الزوجين.

المبحث الثاني

صور النشوز

النشوز تارة يحصل من الزوجة، وتارة من الزوج، وأحياناً يكون مشتركاً بين الزوجين، ومن هنا فصور النشوز تختلف؛ بسبب هذه الأحوال الثلاثة.

الحالة الأولى: صور نشوز الزوجة:

يتصور نشوز الزوجة في حالات كثيرة، أهمها:

١. امتناع الزوجة من الانتقال إلى منزل الزوجية ابتداء من غير حق شرعي، وقد دعاها الزوج إلى الانتقال، وأعد

المسكن إعداداً كاملاً يليق بها.

٢. خروجها من منزله بغير إذنه وبغير حق شرعي.

٣. إذا كان البيت المقيم فيه ملكاً لها ثم منعه من الدخول، ولم تطلب منه الانتقال إلى مسكن بعده، أو لم

تترك له فرصة البحث.

٤. ومن النشوز امتناعها من الوطاء بلا عذر أو غيره من الاستمتاع كالقبلة واللمس وغيرها، سواء كان المنع

في بيت الزوج أو بيتها.

٥. ومن النشوز كذلك امتناعها من السفر معه إذا كان الطريق مأموناً، ولم تخش حدوث ضرر أو مشقة لا تحتمل عادة^(١).

الحالة الثانية: صور نشوز الزوج:

ويتصور كذلك نشوز الزوج في حالات كثيرة من أهمها:

١. أن يمتنع من كلامه لزوجته، فلا يخاطبها ولا يتحدث معها؛ بل يهجرها.
٢. أن يتكلم معها بكلام خشن وبألفاظ جارحة، أو يعيرها بعيب حسي، أو معنوي، أو يتهمها ويسئ الظن بها.
٣. أن يترك جماعها بلا عذر شرعي، أو سبب يتعذر به، أو يتعدى عليها بضرب ونحوه،
٤. أن يمتنع من الإنفاق عليها، أو يعرض عنها بسبب غير مبرر، أو يمنعها حقوقها من القسم ونحوه.

وهذا النشوز من جانب الزوج غالباً ما يقع تحت تأثير الصحبة السيئة، أو يقع تحت ضغط الظروف الاجتماعية الصعبة، فيضطر نفسياً إلى الشروع بالهرب من المسؤولية، فيبدو منه الصدود عن الزوجة والإعراض عنها، وتسيطر على تصرفاته الجفوة والمشاكسة. وتنبعث من تصرفاته رائحة العداوة والبغضاء؛ فيتنكر لحق الزوجة، وينحرف

(١) علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ) (بدائع الصنائع في ترتيب الشرايع) ج ٤ ص ١٩. دار الكتاب العربي، بيروت. محمد بن عرفة (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير) ج ٢ ص ٥١٤، دار الكتاب العربي، بيروت. الخطيب الشربيني (معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج) ج ٣ ص ٤٣٥، دار الفكر، بيروت. ابن قدامة (ت ٦٣٠هـ) (المغني) ج ٩ ص ٢٩٥، دار الكتاب العربي، بيروت، وبهامشه الشرح الكبير.

في معاملته معها، فيغلظ لها القول، ويذيقها ألم القطيعة والمجران، وهو في كل ذلك لا يجد من زوجته ذنباً يتعلل به، ولا معصية لأوامره يستند إليها في تبرير نشوزه ولا جريرة في ماله، أو نفسها يعتمد عليها في إعراضه ونفوره^(١).

الحالة الثالثة: صور من نشوز الزوجين معاً:

ويكون النشوز بين الزوجين في حالات كثيرة- أيضاً- منها:

أن يكره كل واحد من الزوجين العشرة مع الآخر، أو تفقد العاطفة الزوجية بينهما، فينفر كل واحد منهما من صاحبه وينأى عنه، أو يتعدى كل واحد على الآخر بالضرب والشتيم والإهانة، أو يعصي كل منهما الآخر^(٢).

وقد يقع النشوز بين الزوجين نتيجة شقاق لخطأ كل منهما، والشقاق بين الزوجين يجلب أضراراً ليس على

الزوجين فحسب؛ بل على جميع أفراد الأسرة، لما ينشأ من بغض ونفور وعداوة.

(١) محمد نجيب المطيعي، تكملة المجموع شرح المذهب، ج ١٦ ص ٤٥٢، دار الفكر، بيروت. منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥ هـ) (كشاف القناع عن متن الإقناع) ج ٥ ص ٢٠٩، مكتبة النصر الحديثة بالرياض. أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) (مجموع الفتاوى) ج ٤ ص ٥٦٢.

(٢) أحمد بن محمد الباجوري (حاشية الباجوري) ج ٢ ص ١٣٣، دار المعرفة، بيروت.

المبحث الثالث

أنواع النشوز

النشوز سواء من الزوج أو الزوجة على نوعين:

النوع الأول: النشوز القولي.

النوع الثاني: النشوز العملي أو الفعلي.

فمن الأول: امتناع الزوج عن الكلام مع زوجته، أو امتناع الزوجة عن كلام زوجها كما اعتاد عليه، أو الكلام بطريقة غير حسنة، أو غير مقبولة. أو ينادي أحدهما الآخر ولم يجبه، أو يجبه ولكن على ضجر وتكلف واستهتار، أو تباطؤ في الإجابة، أو يرفع كل منهما صوته غير المعتاد على الآخر، أو ينادي كل منهما الآخر بصوت خشن^(١).

ومثل ذلك: أن يسب كل واحد منهما الآخر فيشتمه ويتلفظ عليه بكلمات بذيئة، أو يعير كل منهما الآخر بعيب فيه، أو صفة غير حميدة. أو يسب كل منهما أبا الآخر أو أمه أو واحداً من أقاربه^(٢).

(١) أبو يحيى زكريا الأنصاري (حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب) ج ٢ ص ٢٨٥، دار المعرفة، بيروت.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، ج ٩ ص ٢٩٤، وأحمد بن تيمية (مجموعة الفتاوى) ج ٣٢ ص ٢٧٧، وابن قدامة (المغني) ج ٧ ص ٦١١. منصور يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ) شرح منتهى الإدارات (دقائق أولى النهى لشرح المنتهى) ج ٥ ص ٣٣٠، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٠م.

ومن الثاني: وهو النشوز الفعلي أو العملي:

أن يتمتع كل منهما إذا طلبه الآخر للفراش دون عذر يمنعه، أو يعبس كل منهما في وجه الآخر، أو تمنعه تقبيلها أو لمسها، أو تغلق الباب في وجهه، أو تخرج الزوجة من بيت زوجها دون إذنه، سواء لزيارة أقارب أو لا، أو تهرب الزوجة من بيت الزوجية دون مبرر يبيح لها ذلك، أو ترفض السفر معه، أو تخونه في ماله وفي نفسها، أو تصوم صوماً تطوعاً دون إذن زوجها، أو تفعل من العبادات ما هو تطوع دون علمه، أو تترك شيئاً من حقوق الله، ففي كل هذه الحالات تعد ناشزاً^(١).

(١) ابن قدامة (المغني) ج ٧ ص ٤٦، والكافي ج ٤ ص ٣٩٩، مطابع دار هجر بمصر ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

المبحث الرابع

أسباب النشوز

إن أسباب النشوز كثيرة ولا ريب، غير أن منها ما يعود إلى الزوجين، ومنها ما يعود إلى عوامل أخرى، لكن أهمها يرجع إلى عدم تطبيق كل من الزوجين لحقوق الآخر التي لو طبقت لرفرت على بيت الزوجية راية الاتفاق والوئام، ولظلمته سعادة الهناء والانسجام بين الزوجين.

عليه: يمكن إرجاع أسباب النشوز الذي يقع بين الزوجين إلى أمرين رئيسين:

الأول: إخلال أحد الزوجين بالحقوق الواجب عليه للآخر، فالإسلام قرر هذه الحقوق وأمر كلاً من الزوجين

بالقيام بها، فالعلاقات الزوجية أكرم العلاقات الإنسانية وأسمأها، ولذلك فقد أحاطها الإسلام بإرشاداته الكريمة وتوجيهاته السديدة، فبين حقوق كل من الزوجين على الآخر، وألزمهما بالسير عليها؛ لكي تنشأ الأسرة نشأة سعيدة، وتحيا حياة هنيئة حميدة.

ولعل من المناسب أن نورد هنا أهم هذه الحقوق وهي على ثلاثة أقسام:

أولاً: حقوق الزوجة:

وحقوق الزوجة على زوجها كثيرة، وسنقتصر على أهمها دفعاً للإطالة:

الحق الأول: أن ينظر إليها على أنها سكن له:

وهذا أمر نفساني؛ إذ يجد في جوارها ويلمس في ظلها طمأنينة نفسه وسعادة قلبه وراحة بدنه ومصدر إعانته على اجتياز مصاعب الحياة ومشاقها، وينشئ الأثرة الفاضلة، وقد خلقها الله لتكون زوجة صالحة يغدق عليها الود ويحيطها بالبر والرحمة، فهي أخت الزوج في الإنسانية، وشقيقته في الحقوق والواجبات، وقد تفضل الله - سبحانه - فألقى في كل منهما سر الحنين إلى صاحبه الذي يسكن إليه على ود، ويدلي إليه بالعطف والحنان، فهي تكملته الروحية، ومصدر مشاعره الوجدانية وبدونها يكون عارياً من الفضائل النفسية، فقيراً من بواعث الاستقرار والطمأنينة، وإلى هذا يشير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم: ٢١).

فهذا الحق أصل كل حقوق الزوجة على زوجها، وأساسها؛ لأنه يقوم على أنها سكنه الروحي وطمئنانه النفسي، يركز على ركائز من المودة والرحمة، ويرتبط برباط من العفة والصيانة والحفظ، وهو أوثق من رابطة العقد القانوني الذي يلزمه نحوها بواجبات مالية، أو حقوق مادية، وحين ينظر الزوج إلى زوجته بهذا المنظار الجميل يزول من طريق الحياة الزوجية كل ما يشوبها من أشواك وعثرات^(١)؛ لهذا كله يبعد أن يقع النشوز، كما يبعد ان يبغي أحدهما على الآخر في حق من حقوقه ما دام هذا المعنى أساس الحقوق الزوجية كلها.

الحق الثاني: أداء مهرها كاملاً إليها:

من الحقوق التي أوجبها الله - سبحانه وتعالى - على الزوج لزوجته أداء المهر كاملاً إليها بالعقد عليها أو بالدخول الحقيقي بها، وله أسماء كثيرة منها: الصداق، والمهر، والنحلة، والأجر، والفريضة^(٢).

(١) د. مصطفى السباعي (أخلاقنا الاجتماعية) ص ١٤٨.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٧٤، والدردير، الشرح الصغير، ج ٢ ص ٤٤٩، ابن هبيرة في الإفصاح، المعاني الصحاح ج ٢ ص ١٣٥، قليوبي وعميرة، حاشية قليوبي وعميرة على شرح منهاج الطالبين ج ١٠ ص ٢٧٥، المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٥٥، ابن قدامة، المغني ج ٦ ص ٦٨٠، البهوتي، الروض المربع ص ٢٧٩.

والدليل على وجه الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فأيات منها قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ (النساء: ٤)، وقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ (النساء: ٢٤).

ففي الآية الأولى: أمر الله - سبحانه وتعالى - الأزواج بإعطاء المهر لزوجاتهم، وقد وصفه بأنه: نحلة من الله للنساء دون مقابل، ووصفه في الآية الثانية بأنه فريضة أي أمر مفروض، وواجب، فيكون المهر واجباً للمرأة بنص القرآن الكريم؛ لأن الله أمر به والأمر يقتضي الوجوب، كما يقول الأصوليون.

وأما السنة: فقد ورد أن النبي تزوج، وزوج بناته على مهر، ولم يتركه في النكاح، مع أن الله أباح له الزواج دون مهر عن طريق الهبة، وقال للرجل الذي أراد الزواج بالمرأة التي ذهبت إلى الرسول في المسجد وعرضت نفسها عليه: "التمس ولو خاتماً من حديد"، فعن سهل بن سعد -رضي الله عنه-: أن امرأة عرضت نفسها على النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال له رجل: يا رسول الله زوجنيها، فقال: "ما عندك؟" قال: ما عندي شيء، قال: "اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد"، فذهب ثم رجع فقال: لا والله ما وجدت شيئاً، ولا خاتماً من حديد، ولكن هذا إزاري، ولها نصفه. قال سهل: وما له رداء فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): "وما تصنع بإزارك؟! إن لبسته لم يكن عليها منه شيء، وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء" فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام، فرآه النبي (صلى الله عليه وسلم) فدعاه أو دعي له فقال له: "ماذا معك من القرآن؟" فقال: معي سورة كذا وسورة كذا، لسور يعددها، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): "أملكناها بما معك من القرآن" ^(١).

(١) أخرجه البخاري (رقم ٥١٢١) ومسلم (رقم ١٤٢٥).

فلو كان المهر غير واجب لتزوج الرسول (صلى الله عليه وسلم) دون مهر، لكن ذلك لم يحصل. فدل على الوجوب، وهذا ما أجمع عليه الصحابة- أيضاً- لأن الحكمة من وجوبه تبين عظمة هذا العقد، وجليل أثره وفي توكيده معنى الإخاء، والوئام والود والانسجام، وتوطيده الرابطة المقدسة برباط متين.

فينبغي على كل زوج: أن يقدم المهر كاملاً، أو شيئاً منه لزوجته قبل الدخول بها؛ اتباعاً للعرف السائد في كل بلد؛ تطيباً لنفسها، وإشعاراً بأنها معزة عنده، ومكرمة لدى أهله، ولا يجوز الاعتداء على هذا الحق من قبل الزوج، أو أهلها بأكله كله، أو نقص شئ منه بأي طريق كان إلا عن طيب نفس منها؛ ولذلك أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) الأزواج بأدائه والوفاء به، وعده من أوجب الشروط المتعين الوفاء لها، قال (صلى الله عليه وسلم): "إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج" ^(١).

وقد انعقد الإجماع سلفاً وخلفاً على أن المهر حق واجب للمرأة يلزم الزوج دفعه إليها، سمي في العقد أو لم يسم، فإن سمي وإلا فلها مهر المثل ^(٢).

الحق الثالث: الإنفاق عليها بالمعروف:

إن الزوج ملزم بنفقة زوجته شرعاً من حين عقد الزواج؛ حتى لو كانت الزوجة غنية لا تحتاج إليها ^(٣)، وهذه النفقة لا تعدو حدود المسكن الصالح الذي تصان فيه حرمة الزوجة، وصحتها، وكرامتها، واللباس الصالح الذي يستر جسمها ويصونها من الابتذال، ويدراً عنها أذى الحر والبرد، ويعتاده أمثالها من قريبات أو جارات، والطعام الصالح

(١) صحيح البخاري رقم (٥١٥١).

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ٢٧٤، والشرح الصغير للدريز ج ٢ ص ٤٤٩، والمهذب للشيرازي ج ٢ ص ٥٥-٦٠، كشاف القناع للبهوتي ج ٥ ص ١٤٤.

(٣) ابن قدامة، المغني ج ١ ص ٢٣٨، البهوتي، الروض المربع ص ٣٢٢.

الذي يغذي الجسم ويدفع المرض، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٣٣).

وقد روي: أن امرأة أبي سفيان اشتكت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بخل زوجها وقالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي ولدي إلا ما آخذه من ماله بغير علمه. فقال لها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي ولدك" ^(١).

فهذه النصوص تدل على وجوب نفقة الزوجة، وأنها حق من حقوقها بمقتضى العقل والعدل؛ لأن الزوجة قد أوقفت جهودها؛ لرعاية الزوج وتفرغت للحياة الزوجية فكانت نفقتها واجبة عليه.

الحق الرابع: حسن خلقه معها وعدم الإضرار بها:

لما كانت الرابطة الزوجية رابطة مقدسة ينبغي العمل على تقويتها وتوثيقها، وليس هناك شئ يوثقها ويقويها، كحسن الخلق فيجب على الأزواج: أن يحسنوا أخلاقهم مع زوجاتهم، فيكلمونهن برفق ولين، ويتجاوزان عن بعض هفواتهن، ويقدمون لهن النصائح تلو النصائح بأسلوب كله مودة ورحمة وعطف وحنان؛ ولهذا نجد الرسول (صلى الله

(١) أخرجه مسلم (رقم ١٧١٤) ونصه عنده: "عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: دخلت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني، ويكفي بني، إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل على في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك".

عليه وسلم) يثني على الأزواج الذين يحسنون أخلاقهم مع زوجاتهم ويسبغ عليهم صفة الخيرية فيقول: "خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي" ^(١).

هذا هو خلق الإسلام، أما من حاد عنه الأزواج فأذى زوجته بالقول، أو بالفعل أو بانقلاب الغيرة إلى الشك، فإنه يهدد الرابطة الزوجية بالانحيار، وقدم كيانها عاجلاً أو آجلاً.

فاتقوا الله أيها الأزواج في نسائكم، ولا تتخذوا القوامة على المرأة وسيلة لإلحاق الضرر بالزوجات، ولا تتخذوا وجوب الإنفاق وسيلة للتسلط عليهن فتذيقوهن ألوان القسوة، وهن أحق بالرحمة والرعاية وأولى بالرفق والإنصاف والمعروف؛ ولهذا أوصى الرسول (صلى الله عليه وسلم) الرجال قائلاً: "رفقاً بالقوارير" ^(٢).

وبهذا تتوطد العلاقة الزوجية، وتزكو نفس الزوجة، وتنطبع على حب الفضائل، ومكارم الأخلاق، فتسعد بزوجها، ويسعد زوجها بها، وتعيش الأسرة حياتها بم بناء وسرور، بعيداً عن كل ما يعكر الصفو ويدعو إلى الانقسام.

ثانياً: حقوق الزوج:

وحقوق الزوج على زوجته كثيرة أيضاً ومن أهمها ما يأتي:

الحق الأول: طاعتها لزوجها بالمعروف:

لقد أوجب الله - سبحانه وتعالى - على الزوجة: حقوقاً لزوجها مثلما أوجب عليه حقوقاً لها، وأولى هذه الحقوق بالاعتبار وأولاهها بالتنفيذ، طاعة الزوج فيما لا معصية فيه، وهذا الحق يشعر الزوج بالحب والإخلاص، ويؤذنه

(١) أخرجه الترمذي (رقم ٣٨٩٥)، وابن حبان في صحيحه (٩ / ٤٨٤ رقم ٤١٧٧) والبيهقي في سننه الكبرى (٧ / ٤٦٨ رقم ١٥٤٧٧) وفي شعب الإيمان (٦ / ٤١٥ رقم ٨٧١٨) وابن أبي الدنيا في مداراة الناس (رقم ١٥٤) قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح. وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ١٩٢٤).

(٢) مسلم (صحيح مسلم بشرح النووي) ج ٣ ص ١٨١١.

بتكريم الزوجة وتقديرها له؛ ليبادلها شعوراً بشعور وعطاءً بعطاء، وليست هذه الطاعة - كما يتصور أعداء الإسلام - سيادة واستبداداً مطلقاً، فليس عيباً أن تطيع المرأة زوجها، وليس من المهانة والاحتقار أن تخضع لسلطانها عليها؛ لأن الطاعة في الإسلام ما هي إلا شعور بالمسئولية ناتج عن الرضا بالحياة الزوجية المشتركة التي لا تنهض إلى على حب روعي، وعطف وجداني، ورحمة غامرة بين الزوجين على مجرد الحق، أو مطلق الواجب وقد بين القرآن الكريم هذا الحق فقال: ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ﴾ (النساء: ٣٤)، كما بينه الرسول (صلى الله عليه وسلم) في سننه، فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "جاءت امرأة إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقالت: يا رسول الله، أنا وافدة النساء إليك، هذا الجهاد كتبه الله على الرجال فإن يصبوا أجروا، وإن قتلوا كانوا أحياء عند ربهم يرزقون، ونحن معاشر النساء نقوم عليهم، فما لنا من ذلك؟ قال: فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "أبلغني من لقيت من النساء: أن طاعة الزوج واعتراضاً بحقه يعدل ذلك، وقليل منكن من يفعله" ^(١).

فطاعة الزوجة لزوجها دليل المودة التي أودعها الله قلب الزوجة، والتي ينبغي أن يكون هواها مع ما يحب ويهوي فيما لا معصية لله فيه، فمن طاعة الزوجة لزوجها: ان لا تنازعه في شيء أرادته، وإن خالف هواها إن لم يكن في مضرة؛ حتى لا تنشأ مشكلات بينهما، وكثيراً ما تتوصل الزوجة المخلصة إلى تحويل زوجها عن رأيه إلى رأيها بحكمتها ولباقتها وطاعتها، وتفاهمها إذا طرحت العناد جانباً؛ ولهذا نجد النبي (صلى الله عليه وسلم) يحث الزوجات على طاعة الأزواج، ويشهرهن برضاء الله وإحرازهن الجنة ثمناً لهذه الطاعة: "فعن مساور الحميري عن أمه قالت:

(١) ذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٣/ ٣٤ رقم ٢٩٧٤) قال الهيتمي في مجمع الزوائد (٤/ ٣٠٥): "رواه البزار وفيه رشدين بن كريب، وهو ضعيف" وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٦٣٠): "هذا حديث لا يصح". وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب (رقم ١٢١٣) وفي السلسلة الضعيفة (رقم ٥٣٤٠). وأخرجه البيهقي في الشعب (٦/ ٤٢٠، ٤٢١) رقم (٨٧٤٣) وابن أبي الدنيا في العيال (٢/ ٧٢١) رقم (٥٢٨) وحسنه د/ نجم عبد الرحمن خلف.

سمعت أم سلمة تقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة" ^(١).

وعلى الزوجة أن تعلم: ان الله - سبحانه وتعالى - ما فرض طاعة الزوجة لزوجها من أجل الزوج وحده، ولا مراعاة لمصلحته الخاصة، وإنما بمحذ من فرض هذه الطاعة إلى هدف أسمى؛ يتمثل في رعاية الأولاد وتعليمهم كيف يطيعون أمهم، وكيف يطيعون أباهم، فإذا رأى الأولاد هذه الطاعة من أمهم لأبيهم انغرس في قلوبهم، فتعودوا في المجتمع الأسري الصغير، فكانوا مطيعين لآبائهم وأمهاتهم.

فالإسلام ميز المرأة المطيعة لزوجها عن غيرها بمدى طاعتها لزوجها؛ بل جعل الزوجة المطيعة من خيرة النساء، فقد سأل أحد الصحابة النبي (صلى الله عليه وسلم) بقوله: أي النساء خير؟ فأجابه (صلى الله عليه وسلم) بهذه الإجابة التي ترينا صورة الزوجة المثالية في الإسلام التي تسره إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه في نفسها ولا ماله بما يكره. فعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: "قيل لرسول الله (صلى الله عليه وسلم): أي النساء خير؟ قال: "التي تسره إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه في نفسها وماله بما يكره" ^(٢)، فالخير كل الخير في المرأة التي تتصف بالطاعة، وغيرها من الأوصاف التي دل عليها الحديث الشريف، وبهذا الصنف من النساء سعدت الأمة بأسر كريمة، كان لها الفضل في تخريج شباب صالح، كان عماد الأمة في شدتها ورخائها، ودرعها الحصين في ساحات الوغي.

الحق الثاني: الاعتراف بفضل الزوج:

(١) أخرجه الترمذي (رقم ١١٦١) وابن ماجه (رقم ١٨٥٤) والحاكم (٤ / ١٩١ رقم ٧٣٢٨) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣ / ٥٧٧ رقم ١٧١٢٣) قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن غريب وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٣ / ٢٧١ رقم ٥٣٤٣) وفي المجتبى (رقم ٣٢٣١) والبيهقي في سننه الكبرى (٧ / ٨٢ رقم ١٣٢٥٥) والحاكم (٢ / ١٧٥ رقم ٢٦٢٨) صحيحه الألباني في صحيح الجامع ... (رقم ٣٢٩٨).

إن من سمات الزوجة الصالحة الاعتراف بفضل الزوج، والإقرار بما أسداه إليها من معروف، فينبغي أن تقدم حق زوجها على حق زوجها على حق نفسها، وحق أقاربها، وأن تبر أهلها؛ وخصوصاً أمه التي كانت سبباً في وجوده، فتنقاد لكلامها في الحق، وتعمل بنصائحها المفيدة، وتوطد العلاقة بها؛ فكثيراً ما كان الخلاف بين الأم والزوجة سبباً في انهيار الحياة الزوجية، أو وقوع الزوج في جريمة عقوق أمه وخسرانه لمرضاه ربه، وهذا ما يحرمه الإسلام، ومن الاعتراف بالفضل: شكر الزوج على ما يجلبه إلى البيت من الطعام والشراب والثياب والأثاث؛ لأن ذلك يدسم المودة، ويجلب السخاء، والبذل لدى الزوج، كما أن من لؤم الطبع ترك الشاء على الجميل، وجحد المعروف، والإقرار بالفضل، ومن الاعتراف بالفضل أيضاً: حسن تربيتها لأولاده سواء كانوا منها أو من غيرها؛ بحيث تكون رحيمة بهم، شفيقة عليهم، صابرة على ما تكابده منهم من الصحة والمرض. مهذبة لأخلاقهم؛ حتى يتحلوا بالصدق والأمانة والشجاعة والصبر والعفة والرحمة، حاملة لهم على الأدب من غيرهم، غارسة في قلوبهم قواعد الإيمان ومبادئ الإسلام وأركانه، فالصلاة: عون لهم على احتمال صروف الدهر، والالتزام بالنظام، والزكاة طهارة لأنفسهم، والحج نفع لهم في الدنيا والآخرة، والصوم تهذيب للروح، وكف للنفس عن بعض ما تعودته، وتعويد لهم على فعل الخيرات، وترك المنكرات ناهجة بهم منهج التضحية والفداء؛ لأن أحب الخلق إلى الله انفعهم لعباده، ومن الاعتراف بالفضل - أيضاً - : أن تحافظ على بيت زوجها، وما فيه، وتتصرف فيما تحت يدها بالمعروف، وأن تعين زوجها على العيش بالاقتصاد وحسن التدبير، وتكون قانعة بما رزق الله تعالى ولا تطلب منه ما يزيد عن حاجتها من مأكول وملبوس، فإن ربح الجشع: تطفئ نار المحبة، وتثير غبار الكراهية، ولتعلم كل زوجة أن القناعة والاقتصاد من أحسن صفات المرأة وأكرم نوعها، وعلى الزوجة أن لا تمتعض من نصائح زوجها، ولا تتغير من تحول حاله؛ بل تقابل ذلك بالصبر والرضا، فالحرّة من تكون لزوجها في عسر كما كانت له في يسره، وبهذا تقي الأسرة من التفكك والانهيار.

الحق الثالث: القرار في بيت الزوجية:

من حقوق الزوج على زوجته: ان تقر في بيت الزوجية الذي أعده لها، ووفر لها أسباب الراحة فيه، قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (الأحزاب: ٣٣) ومعنى القرار في البيت الجلوس في البيت والمكث فيه^(١) والقصد من أمر الزوجة بالقرار في بيت الزوجية: أن تتفرغ لخدمة بيتها من تنظيف، وترتيب، وطهي ونحو ذلك، وأن تقوم بالإشراف على القائمين به إذا كان حال الزوج ميسوراً يسمح بالخدمة. فهي المسؤولة عنه أمام الله، وينبغي عليها: رعايته وتنظيفه وتجميله، وإشاعة البهجة، والسرور فيه، فإن أحسنت رعايته جعلت من عش الزوجية جنة جميلة وارفة الظلال يستظل بظلالها ويتنعم بخيراتها زوجها وأولادها، وإن أهملت رعايته، صار صحراء قاحلة جرداء تغشاه القلاقل، وتسوده الخلافات، ويكتوي بنارها كل أفراد الأسرة، فكل زوجة يملأ الإيمان بالله جوانحها: تجيش بالحب مشاعرها الوجدانية نحو بيتها وراحة زوجها وأطفالها، فتؤدي ما عليها من واجبات وتؤمن كل الإيمان أن القرار في بيت الزوجية هو السبيل الأمثل إلى تحقيق السعادة الأسرية، إذ تلبى مطالب الزوج وتنجب له أولاده وتحسن تربيتهم، وتهيئ أسباب الراحة لهم، فيجني المجتمع من وراء ذلك الخير الكثير.

ولتعلم المرأة المسلمة: أن القرار في بيت الزوجية لا يراد منه كما يشيع أعداء الإسلام: حسبها، والتضييق عليها، كلا ثم كلا، وإنما المقصود منه حماية الأسرة والمحافظة على أواصر المحبة بين أفرادها.

ثالثاً: الحقوق المشتركة بين الزوجين:

من أهم الحقوق المشتركة بين الزوجين: العشرة الزوجية التي تحل لكل من الزوجين الاستمتاع بالآخر على الوجه المشروع، وهذا الحل يتوقف على عقد الزواج الصحيح المبني على الرضا الكامل، والرغبة الصادقة؛ حتى تتحقق المودة والرحمة والإخلاص، والذي لا يقصد منه إلا إعفاف النفس، وإنجاب الذرية، فينبغي على الزوج أن يعف زوجته، ويبيدها عن الحرام.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٤، ص ١٧٨، وكذلك ابن كثير - تفسير القرآن العظيم، ج ٣، ص ٥٣١.

والإسلام يوصي الأزواج بان يكونوا مع زوجاتهم، حسني العشرة، طيبي الأخلاق، كرماء المعاملة؛ حتى يحصل الوفاق، والانسجام؛ لأن المرأة كالرجال لها رأي، وعقل، وكيان، وهي شريكة في إدارة المنزل، وتربية الأولاد، وتدبير العيش. والقرآن الكريم يأمر الزواج بحسن معاشرتهن، فيقول: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۖ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ (٣٠)﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِمُخْمَرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ۖ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٣٠-٣١)

فأمر الله بالعشرة الطيبة التي يقرها العقل، والعرف النابع من الكرامة الإنسانية، ومن مقتضى حسن العشرة، عدم إهانة الزوجات إن بدا منهن بعض الهفوات، وعلى الرجال أن يصبروا على ذلك؛ لأن في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ (النساء: ١٩) أي لدمامة أو سوء خلق من غير ارتكاب فاحشة أو نشوز، فهذا يندب فيه إلى الاحتمال، فعسى أن يرزقه الله منها أولاداً صالحين^(١).

وكذلك حث الإسلام الزوجات على حسن معاشرة الأزواج، وأن يصبرون عليهم إن بدا منهم بعض الهفوات يقول تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٢٨).

(١) القطري (الجامع لأحكام القرآن) ج ٥ ص ٦٥.

وقد فسر بعض الفقهاء التماثل هنا في تأدية كل منهما ما عليه لصاحبه^(١).

فكما أم لها حقوقاً على الزوج، فقد أوجب الإسلام له حقوقاً عليها، ومن هذه الحقوق أيضاً أنه يجب على كل منهما إزاء الآخر: حفظ الأسرار الزوجية وعدم إفشائها إلى قريب أو بعيد، وكذلك كل ما يجري في بيت الزوجية، ينبغي أن يكون بعيداً كل البعد عن أسماع الآخرين، وقد حذر النبي (صلى الله عليه وسلم) الأزواج والزوجات من كشف الأسرار بقوله: "إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها"^(٢).

ومن هذه الحقوق - أيضاً -: أن يتفانى كل منهما في إسعاد الآخر، وتهيئة الراحة والطمأنينة له؛ حتى يعيشا كأحسن ما تكون الحياة، من ود وإخاء ومحبة وصفاء، وتعاون مثمر يجعل الحياة بينهما نعيماً مقيماً.

هذه هي أهم الحقوق الزوجية، فلو طبقت من قبل الزوجين لكانت كفيلة - بإذن الله - بإيجاد الحياة الزوجية السعيدة وكفيلة - أيضاً - بخلق الأسرة الصالحة التي تكون اللبنة الصالحة في بناء المجتمع الصالح، ولكن للأسف كم شقي أطفال من بنين وبنات، وعاشوا عالة على المجتمع نتيجة لتقصير الأبوين أو أحدهما في تنفيذ هذه الحقوق التي ما شرعها الله إلا لتكون السياج الذي يقي الأسرة من التصدع والانحيار، فلو أنصف الأزواج أنفسهم وأولادهم والمجتمع؛ لنفذوا هذه الحقوق التي فيها الخير للحياة الزوجية وهنائها، والحفاظ على الذرية من التشرذ والضياع.

الثاني: عوامل أخرى غير الحقوق الزوجية تكون سبباً في حدوث النشوز:

هناك عوامل أخرى غير الحقوق الزوجية قد تكون سبباً في حدوث النشوز بين الزوجين، ومن أهم هذه العوامل:

١. تدخل الأهل:

(١) إبراهيم محمد ضويان (منار السبيل شرح الدليل) ج ٢ ص ٢١٥، طبعة ١٣٧٨هـ.

(٢) أخرجه مسلم (رقم ١٤٣٧).

من الأمور التي تورث النشوز بين الزوجين تدخل الأهل في حياتهما الزوجية وقد تكون أسباب هذا التدخل ضعف شخصية الزوج أو الزوجة، مما يؤدي إلى تدخل أهله، أو أهلها، وإفساد علاقتهما الزوجية.

ومن مظاهر ضعف الشخصية عند الزوج عدم قدرته على اتخاذ القرارات المناسبة، والعلاج الملائم للمشكلة، فعلى سبيل المثال: قد يخضع الرجل لوالديه إلى حد التأثير على إرادته وسلوكه تجاه زوجته، فيملي عليها ما يريده والده من آراء؛ وبخاصة الأم، وقد لا ترضى الزوجة بذلك، فتقع المشكلة.

وفي مثل هذه الحال على الزوج: أن يعلم بأن لوالديه عليه حقاً، وأن لزوجته عليه حقاً، فلا بد أن يعطي كلاً منهما حقه، فإن عدم الموازنة بين حق الزوجة، وحق الوالدين يورث المآسي الاجتماعية والعائلية في كثير من الحالات، والموازنة لا تعني إرضاء طرف على حساب طرف آخر، فلا نعق الوالدين لرضي الزوجة، ولا نظلم الزوجة لرضي الوالدين، فكلٍ حقوقه ولكلٍ محبته.

وفي المقابل قد نجد من الزوجات من هي شديدة التعلق بأهلها وذويها، فتؤثر رضاهم وطاعتهم في كل صغيرة وكبيرة على طاعة الزوج ورضاه، ولو كان الزوج محقاً، كما أنها تبالغ في زيارتهم في أغلب الأيام ولفترات طويلة، ولا شك أن ذلك يكون على حساب سعادة بيتها، وراحة ببال زوجها، كما أنها تسمح لذويها بالتدخل في شؤون بيتها مما يزيد الحال سوءاً في العلاقة بين الزوجين، ومثل هؤلاء نقول: على الزوجة أن تعلم بان زواجها يعني بداية مرحلة جديدة في حياتها، إذا أصبحت ربة بيت مسئولة عن زوج وأولاد ونحوه.

ونقول لأهل الزوجين: إن التدخل في خصوصيات الزوجين أمر يرفضه الشرع إلا بحق، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "إن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"^(١)، وإذا انفتح هذا الباب صعب إغلاقه وكثرت الآراء وتشعبت. وكل سينتصر لرأيه على حساب حياة هذين الزوجين واستقرارها كأسرة تحوطها المودة وتزفر عليها السعادة ويسودها التسامح والتصافي والإيثار من كل واحد من الزوجين للآخر.

٢. تأثير وسائل الإعلام الهدامة:

إن مما يؤثر في عقول الرجال والنساء على السواء، وبشكل خاص على العلاقات الزوجية ما يقدم في بعض وسائل الإعلام المرئية وغير المرئية في شتى المخططات العالمية والعربية من صور فاضحة لحالات اجتماعية تشجع على الفساد، والخروج على مألوف العادات الطيبة، والقيم الإنسانية الفاضلة، فلا تكاد فقرة من فقرات برامجها التثقيفية- كما يزعمون- بل حتى التعليمية تخلو من الدعوة إلى نبذ الماضي بخيره وشره. وإلى ترك التقاليد والعادات، والسير مع الأعراف الجديدة بكل ما تحمل من خير وشر دون اعتبار لأحكام الله وشرعه،

(١) أخرجه أحمد (٢٠١/١)، وابن حبان (٤٦٦/١ رقم ٢٢٩) ومالك في الموطأ (٩٠٣/٢ رقم ١٦٠٤) والبيهقي في الشعب (٢٥٥/٤ رقم ٤٩٨٧) والطبراني في الأوسط (٣/١٨٨ رقم ٢٨٨١) والقضاعي في مسند الشهاب (١/١٤٤ رقم ١٩٢). قال الحافظ المنذري في الترغيب (٣/٣٤٥): رواه ثقات إلا قرة بن حيويل، ففيه خلاف، وقال ابن عبد البر النمري: هو محفوظ عن الزهري بهذا الإسناد من رواية الثقات، انتهى. فعلى هذا يكون إسناده حسناً. لكن قال جماعة من الأئمة: الصواب أنه عن علي بن حسين عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مرسل، كذا قال أحمد وابن معين والبخاري وغيرهم. وهكذا رواه مالك عن الزهري عن علي بن حسين، ورواه الترمذي- أيضاً- عن قتيبة عن مالك به. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/٣٠٩): أخرجه الترمذي وحسنه. وصححه الألباني في صحيح الجامع (رقم ٥٩١١).

وحجتهم: أن المفاسد أصبحت عادات منتشرة في أكثر بلاد الدنيا، وكأن المفسدة إذا عمت وانتشرت أصبحت مصلحة، وأن المرض إذا انتشر: أصبح صحة، وأن الحرام إذا اشتهر أصبح حلالاً^(١).

إن بعض وسائل الإعلام - بكل أسف - تسخر برامجها، وصفحات مجلاتها وصفحاتها؛ للتشجيع على الاختلاط المحرم، والتبرج المنكر، والتحليل البذئ المستقبّح؛ مستغلين بذلك سذاجة المرأة وضعفها أكبر استغلال، فلا تكاد ترى صحيفة، أو مجلة إلا وفيها صور لنساء كاسيات عاريات مائلات مميلات إما تحت مقال تدعو فيه بنات جنسها إلى تقليدها والتمرد على المألوف من طاعة زوج أو أب، أو لباس ساتر ونحو ذلك، وإما وضعت من أجل لفت نظر أصحاب الشهوات والساعين إليها. وأما ما يقدم في وسائل الإعلام الأخرى من تلفاز، وإنترنت، ونحو ذلك من برامج فلا يخفى على أحد مضارها ومقاصد مقدميها الخبيثة، فلا تكاد ترى مسلسلاً، أو فلماً اجتماعياً إلا وفيه من الإغراءات والفتنة ما يشكل خطراً على أخلاق المجتمع كله بشكل عام، وعلى العلاقة الزوجية بشكل خاص؛ لأنه يقدم لنا أسلوب حياة غريبة عن قيمنا ومبادئنا، وأخلاقيات أزواج بعيدة عن تعاليمنا الدينية والفطرية، فهو يظهر لنا المرأة زوجة كانت أو أمّاً أو ابنةً يظهرها سافرة متبرجة كما تبدو منها حركات مثيرة مشبوهة، وتحمل مصطنع، مما يؤثر في ضعاف النفوس من الرجال بخاصة، فيجعل البعض منهم: يعيد النظر في علاقته مع زوجته ومحبته لها، وهذا بدوره ينعكس سلباً على سلوكه وتصرفاته معها، وقد يورث في نفسه كراهيتها، ويسئ معاملتها؛ حتى يصل إلى الفراق، وهدم بناء الأسرة، ومن جهة أخرى: إضافة إلى خطر فتنة المشاهد، فإن خطراً آخر يخشى منه على الحياة الزوجية هو

(١) عبد الباقي رمضون خطر التبرج والاختلاط ص ١٨٦، نقلاً عن دكتور عيسى العمري جامعة إربد الأهلية ورقة عمل لمؤتمر ظاهرة الطلاق، كلية الشريعة جامعة الشارقة ص ٢٧.

في مضمون الحدث؛ إذ كثيراً ما نشاهد فيما يقدم ما يشجع المرأة بطريقة، أو بأخرى على أن تتمرد على زوجها، وأن تسعى معاملة والديه، كما أن من البرامج ما يساعد، ويفتح الأعين على الخيانات الزوجية ووسائلها، مما يجعل ضعاف الإيمان يفكرون في الأمر؛ وبخاصة عند غياب الوازع الديني، وليس أخطر على الحياة الزوجية من هذا الصنيع.

ناهيك عن خطر آخر قد تتعلمه بعض الزوجات ممن همهن الدنيا: ما يرويه من رفاهية مصطنعة عند بعض الأسر، ومن المباهاة والمجاعة التي يشاهدنها في وسائل الإعلام، فتتشجع على مطالبة الزوج بما لا يطيقه، وعندها إما أن يغرق في الديون؛ ليرضي الزوجة، وإما أن يرفض، وتبدأ المعاناة والمشاكل في كلتا الحالتين، وربما اتسع الشقاق إلى أن يصل إلى الفراق.

ولذا فالطريق المأمون هو: أن لا يلتفت الأزواج إلى ما يقدم في وسائل الإعلام مما يؤثر على حياتهما الزوجية بالضرر، وليعلما أن الكثير منها دعوات هدامة ومقاصدها خبيثة، وأنها من تخطيط أعداء الإسلام.

وإن السعادة الحقيقية بين الزوجين ليست بكثرة المال، وإنما بالقناعة والرضى بما قسم الله تعالى، وبمقدار ما بينهما من مودة ومحبة وتراحم وتفاهم.

٣. سوء الظن^(١)

(١) جاء في القاموس المحيط: التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم. ويجمع على ظنون، وأظانين. وقد يوضع موضع العلم، والمظنة بالكسر التهمة. (أنظر الفيروز آبادي "القاموس المحيط" ج ٤ ص ٢٤٧). نقول: ظن به الناس، بمعنى تعرض للتهمة. ومنه قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم) (سورة الحجرات: من آية ١٢). القاموس المحيط للفيروز آبادي ج ٤ ص ٢٤٧.

إن سوء الظن مدخل خطير من مداخل الشيطان، فإذا سرى بين الزوجين فقد آذن بنیان بيت الزوجية بالتصدع، وأوشك على الانهيار، والظن أكذب الحديث، فعن أبي هريرة- رضى الله عنه- قال: "إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث"^(١) ولذلك ينبغي لكل واحد من الزوجين: أن يطرح الظنون والشكوك بالآخر ولا يحكم على الآخر إلا بما يراه يقيناً، وألا يعطي الشيطان فرصة لإفساد حياته الزوجية، فالشيطان لا يفرح بشئ أشد من فرحه بوقوع الطلاق بين الزوجين، فعن جابر- رضى الله عنه- قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "إن إبليس يضع عرشه على الماء، ثم يبعث سراياه فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة، يجيء أحدهم فيقول: فعلت كذا وكذا، فيقول: ما صنعت شيئاً، قال: ثم يجيء أحدهم فيقول: ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته، "قال فيدينه منه ويقول: نعم أنت" قال الأعمش: "أراه قال: فيلتزمه"^(٢).

وما ذاك إلا لما يسببه الطلاق من فرقة وضياع أولاد، وفتح لأبواب من الفساد والجريمة يعجز اللسان عن حصرها.

٤. الغيرة^(٣)

وفي لسان العرب: الظن تخمين أو هاجس أو خاطر يقع في النفس لأمارات تظهر، وقرائن تبدو، فإذا قويت وتأكدت هذه الإمارات، وتلك القرائن، أثرت: علماً يقيناً، أو تصديقاً قطعياً، وإذا ضعفت، أو تلاشت لم تثمر إلا بمجرد الشك أو التوهم أو العلم غير اليقين. (ابن منظور لسان العرب) ج ١٣ ص ٢٧٢.

(١) أخرجه البخاري (رقم ٥١٤٣)، ومسلم (٢٥٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (رقم ٢٨١٣).

(٣) الغيرة مفرد جمعه غير على زنة عقب، ومنه: غيرت الشئ فتغير، ويجمع كذلك على أغيار، والغيرة بالفتح مصدر. قولك غار الرجل على أهله يغار غيراً وغيرة، ورجل غيور، وغيران وامرأة غيور وغيرى، وتغايرت الأشياء اختلفت. الرازي (مختار الصحاح) ص ٤٨٦.

الغيرة شعور يشتعل في النفس لمزاحمة الآخرين في شيء يحبه، وغالباً ما تحدث الغيرة في النساء فتحمل صاحبته على ما لا يليق من الأقوال والأفعال. وهي: عاطفة تحدث لأي إنسان في وقت ما من حياته، ومثل هذه الغيرة العادية يمكن ان تمتد إلى حب التملك الشديد للشريك، وقد تصل في بعض الأحيان إلى غيرة مرضية، فتحمل صاحبها على ما لا يليق من الأقوال والأفعال - كما ذكرنا - وهي ما تسمى بـ (الغيرة الضالالية)^(١).

وفي هذه الحالة يعتقد المصاب بالغيرة: اعتقاداً راسخاً ليس مبنياً على أي دليل معقول، ولا متماشياً مع المنطق، وتسلسل الأحداث: أن شريكه أو شريكته يخونه مع إنسان آخر، وتصبح الفكرة الأساس الطاغية على تفكير المريض، هي الانشغال التام بخيانة شريكه، ويصاحب ذلك كرب وضيق شديد، ثم يتطور الأمر، ويبدأ المريض في جمع الأدلة التي تؤيد اعتقاده وشكوكه، فالأحداث اليومية، وهفوات اللسان، ومقابلة شخص، وغيرها، تكون لها معان أخرى في عقل المريض، فإذا عاد إلى المنزل وجد زوجته سعيدة فلا بد أنها تلقت مكالمة من حبيبها المجهول، وإذا وجدها حزينة، فلأن ضميرها يؤنبها على ما فعلته في غياب الزوج، وتتسع أوهام المريض، فيظن أن زوجته تضع له السم في طعامه، أو أنها تخونه في أثناء نومه.

ويتحول الزوج إلى كتلة متحركة من الشكوك، فيبدأ في جنون البحث عن دليل؛ لإدانة زوجته فيفتش في ملابسه وحقائبها وأوراقها، ويقوم باستجوابها كمتهمه، وقد يؤدي ضغطه على الزوجة البريئة البائسة إلى

(١) دكتور عبد العزيز الكبيسي. ورقة عمل لمؤتمر الطلاق في جامعة الشارقة ص ٦، بتصرف.

تحريضها على الاعتراف بالكاذب، فيؤكد لها أن هذا هو السبيل الوحيد لراحته، وإذا استسلمت واعترفت اعترافاً كاذباً، فذلك يفجر لديه براكين الغضب والعنف والانتقام.

ويعد الإفراط في الغيرة من أكبر أسباب النشوز؛ نظراً لما يترتب عليها من انعدام الثقة بين الزوجين.

٥. الشح والتقتير^(١)

الشح: هو البخل بالمال، وهو البخل مع حرص^(٢). وقد مدح الله - سبحانه وتعالى - من طهر نفسه من آفة البخل، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (التغابن: ١٦).

وقال (صلى الله عليه وسلم) "مثل البخيل والمنفق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد، من ثديهما إلى تراقيهما، فأما المنفق فلا ينفق إلا سبغت، أو وفرت على جلده؛ حتى تخفي بنانه، وتعفو أثره، وأما البخيل: فلا يريد أن ينفق شيئاً إلا لزقت كل حلقة مكانها، فهو يوسعها ولا تتسع"^(٣).

(١) الشح: لغة يأتي بعدة معان. منها: القلة والعسر، تقول: شح الماء شحاً، ومنه: البخل مع حرص النفس على ما تملك، وبخلها به، أو هو: ضد الإيثار. والشحيح حريص على ما ليس بيده فإذا حصل بيده شح، وبخل بإخراجه، يقال: شح فلان بالشئ: بخل به، وشح على الشئ، حرص. فهو شحيح وشحاح، وله معان غير ذلك. الرازي (مختار الصحاح) ص ٣٣١.

(٢) ابن منظور (لسن العرب) ج ٢ ص ٤٩٦.

(٣) صحيح البخاري رقم ١٤٤٣

فالشح بجملة معانيه له آثار سلبية؛ لا سيما على الحياة الزوجية، وغالباً ما يكون سبباً إلى وقوع النشوز بين الأزواج، فهو آفة قد أتت على كثير من البيوتات، فنقضت عراها، وهدمت أسسها، وشتت أهلها، وفرت بين ساكنيها.

٦. الاختلاط بين الرجال والنساء:

قضية الاختلاط من القضايا الخطيرة في مجتمعاتنا المعاصرة؛ لما للاختلاط من آثار سيئة وخطيرة على الأفراد والمجتمع؛ ولما يسببه من تردي وانحيار الأخلاق الكريمة، وانحيار القيم الإسلامية.

والاختلاط هو: اجتماع الرجال بالنساء غير المحارم في مكان واحد يمكنهم فيه الاتصال فيها بينهم بالنظر أو الإشارة أو الكلام^(١).

فخلوة الرجل المسلم بالمرأة الأجنبية التي ليست من محارمه: اختلاط منهي عنه بنصوص الشريعة الإسلامية قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ (الأحزاب: ٥٣) وقال (صلى الله

(١) حفصة أحمد حسن (أصول تربية المرأة المسلمة المعاصرة)، ص ٥٣٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، بتصرف. كذلك الشيخ عبد العزيز الحياط (مفهوم الاختلاط وحكمه)، ص ٢٢-٢٣. -بتصرف-.

عليه وسلم): "إياكم والدخول على النساء، قالوا: يا رسول الله، أفرأيت الحمى، قال: الحمى الموت" ^(١) وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذي محرم" ^(٢).

فهذه النصوص تدل على أن الاختلاط أمر محرم في الإسلام؛ لما يترتب عليه من المفساد والشور والآثام الكثيرة. وعندما تخرج المرأة للعمل تخالط الرجال، وتحديثهم ويحدثونها، وتركن إليهم ويركنوا إليها فتخرج من بيتها إلى مكان العمل، ويجمعها من الرجال مجلس واحد تنظر إليهم وينظرون إليها تلاطفهم في الحديث، ويلاطفونها تمضي معهم في اليوم الواحد ما يزيد على ثماني ساعات، وتكرر هذه الجلسات يومياً، حتى تحدث الألفة بين الرجل والمرأة.

يقول الدكتور خالد عبد الرحمن العك: "إن الاختلاط مفسدة يحدث أن تذهب الزوجة إلى عملها في اكتئاب فتجد زميلها يلطفها ويصغي إليها ويريحها، فتتكرر هذه الجلسات، وفي كل مرة يحدث التقارب بين النفوس يحدث أن يجلس الزوج مكتئباً، فتقترب منه زميلته تسأله عن أسباب عذابه فيشرح لها همومه ويحس بالسعادة ويتكرر المشهد، وتتكرر مشاعر الحب، فيطلق الزوج زوجته ويتزوج زميلته" ^(٣).

ويترتب على اختلاط المرأة بالرجال في أماكن العمل: أن تخرج المرأة متزينة متبرجة تحاول لفت الأنظار إليها، وهذا المسلك منها يعرضها للأذى، والسوء والفحشاء، وخصوصاً من قبل أشرار الرجال، فإن تابعتهم

(١) أخرجه البخاري ٥٢٣٢، ومسلم ٢١٧٢.

(٢) أخرجه البخاري ٥٢٣٢، ومسلم ٢١٧٢.

(٣) خالد عبد الرحمن العك، شخصية المرأة المسلمة ٣٦٥ دار المعرفة بيروت ط ١ ١٩٩٨ م.

هدمت بيتها، وشردت أسرتها، وخانت زوجها، وإن مانعتهم عرضت نفسها للتهم، والظنون، والشكوك مما يؤثر تأثيراً خطيراً على حياتها مع نفسها، وزوجها، وأولادها^(١).

إن اختلاط المرأة بالرجال في مثل هذه الصور مفسدة ليس بعده مفسدة؛ وبخاصة عندما تحرص المرأة على إبراز جمالها الطبيعي، والمصطنع، وتنكسر في شيمتها، وتتلطف في قولها.

إن الذين ينادون بحرية المرأة في العمل، واختلاطها في مجتمع الرجال هم أناس بعيدون عن شرع الله تعالى يريدون التمتع بالمرأة، وإخراجها من دينها، وعقيدتها، وعفتها، وطهرها.

(١) حفصة أحمد حسن، أصول تربية المرأة المعاصرة، ص ٥٣٧. المجتمع الإسلامي في لبنان على الإنترنت المجتمع الإسلامي filoA. أحمد الحصين. المرأة المسلمة أمام التحديات، ص ٩٧ ط الخامسة، دار البخاري.

المبحث الخامس

حكم النشوز

النشوز أياً كان مصدره، الزوجة أو الزوج أو كلاهما فلا ريب أنه محرم^(١) لما يترتب عليه من الأضرار والآثار السيئة على الزوجين وعلى الأولاد وعلى الأسرة أجمع، وقد حذر الشارع الزوجة من النشوز، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأتته، فبات غضبان عليها، لعنتها الملائكة حتى تصبح"^(٢).

وفي رواية لمسلم "والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها، فتأبى عليه، إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها؛ حتى يرضى عنها"^(٣).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده لا تؤدي المرأة حق ربها؛ حتى تؤدي حق زوجها"^(٤).

والنشوز من الزوج حرام أيضاً، وهو لون من ألوان الضرر، والإسلام منع الضرر جملة وتفصيلاً، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "لا ضرر ولا ضرار" ولا ريب أن نشوز الزوج فيه ضرر على الزوجة، ومن القواعد المقررة شرعاً: الضرر يزال، ولا شك أن نشوز الزوج على زوجته ضرر بَيِّن ينبغي إزالته.



(١) ابن نجيم، البحر الرائق ج ٤ ص ٧٦، ومحمد بن عرفة حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢، ص ٢٠٦، والشيرازي، المهذب ج ٢ ص ١٧٢، والبهوتي، الروض المربع ص ٢٨٩.

(٢) صحيح البخاري ج ٦، ص ٣١٤.

(٣) صحيح مسلم ج ١٠، ص ٢٥٨.

(٤) هذا جزء من حديث وقامه: عن أبي أوفى قال: لما قدم معاذ بن جبل من الشام سجد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما هذا؟" قال: يا رسول الله، قدمت الشام فرأيتهم يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم، فأردت أن أفعل ذلك بك، قال: "فلا تفعل، فإني لو أمرت شيئاً أن يسجد لشيء لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، والذي نفسي بيده لا تؤدي المرأة حق ربها، حتى تؤدي حق زوجها، حتى لو سألها نفسها وهي على قتب، لم تمنعه". أخرجه ابن حبان (٤٧٩/٩) وابن ماجه (١٨٥٣) والبيهقي في الكبرى (٢٩٢/٧) رقم ١٤٨٨ وحسنه الألباني في صحيح الجامع (رقم ٥٢٩٥).

المبحث السادس

الآثار المترتبة على النشوز

يترتب على نشوز الزوجة أو نشوز الزوج آثار كثيرة من أهمها:

١. العضل.

٢. سقوط حق الناشز في القسم والنفقة.

٣. الخلع.

وفيما يأتي بيان موجز لما ذكرت:

١. العضل:

وهو: تعليق الزوجة، فلا يعاشرها معاشرة حسنة، ولا يطلقها فتتزوج من غيره، وهو محرم شرعاً^(١).

وقد كان العرب في الجاهلية - قبل الإسلام - إذا مات الزوج - كان أولياؤه أحق بامرأته إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاؤوا زوجوها، وإن شاؤوا لم يزوجوها، فهم أحق من أهلها. فنزلت الآية الكريمة: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا } (النساء: ١٩).

أي: إذا مات الزوج، فليس لكم أن تمنعوا الزوجة من الزواج بمن تريد هي. وكان في الجاهلية للزوج أن يمسك الزوجة، فلا يقرها، ولا يتركها لغيره؛ حتى تعطيه مالا تسترضيه به، أو تموت فيرثها، وكان أقارب الزوج -أيضاً- يعدون أنفسهم أحق بالمرأة من أوليائها إذا مات زوجها، فإن شاؤوا تزوجها أحدهم وإن شاؤوا زوجوها لغيرهم أو

(١) وهذا المعنى الذي أوردته للعضل هو الذي يتمشى مع ما ورد في آية النساء (١٩) التي سيأتي ذكرها وهي قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا } وإلا فإن معنى العضل أوسع؛ وأجمع ما رأيت في هذا الباب ما أورده الإمام ابن قدامة في كتابه المغني ج ٧ ص ٢٤ حين عرف العضل بقوله: (منع المرأة من التزويج بكفئتها إذا طلبت ذلك ورغب كل واحد منهما بصاحبه)، وبنحوه جاء في المبسوط للسرخسي ج ٥ ص ١٩ وفي المدونة لسحنون ج ٤ ص ١٦٤، والأم، للشافعي ج ٥ ص ١٣.

منعوها من الزواج، ويرون أن هذا حق لهم حتى أبطله الإسلام^(١)، فنزلت الآية الكريمة تأمر الزوج بتطليق زوجته إن كره صحبتها، ولا يمسكها كرهاً؛ لأن فيه إضراراً بالزوجة، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "لا ضرر ولا ضرار"^(٢). ومن القواعد المقررة شرعاً (الضرر يزال)^(٣).

وقد دل على بطلان العضل وتحريمه: الكتاب والسنة.

فمن الكتاب قوله تعالى: { وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ } (البقرة: ٢٣١).

ومن السنة: قوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"^(٤)، فقد نفى الإسلام إلحاق الضرر بالغير؛ لأن بقاء الزوجة ناشراً مع طول المدة أم غير محمود؛ لأنه ينافي المودة والإحاء.

وما أمر الله تعالى به من إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان مع ما يترتب على الإمساك من المضار، والمفاسد، والإثم، وما ينشأ عنه من التفريق بين الأسر، وتوليد العداوة والبغضاء؛ الأمر الذي كرهه الإسلام، ونفّر منه.

٢. سقوط حق الناشز في القسم والنفقة:

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥، ص ٩٤.

(٢) الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) المستدرک على الصحيحين ج ٢، ص ٥٨.

(٣) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر ص ٥، وزين العابدين بن إبراهيم ابن نجيم، الأشباه والنظائر ص ١٠٥.

(٤) الحاكم النيسابوري (المستدرک على الصحيحين) ج ٢، ص ٥٨.

المرأة الناشز يهجر فراشها؛ لقوله تعالى: { ... وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ... } (النساء: ٣٤)، ومن ثم تسقط حصتها في القسم بين الزوجات.

وأما سقوط نفقتها؛ فقد ذهب جمهور الفقهاء؛ من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(١) إلى أن الزوجة الناشز لا تستحق النفقة الزوجية، واستدلوا بالكتاب والسنة.

أما الكتاب؛ فقوله تعالى: { ... وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ... } (النساء: ٣٤).

ووجه الاستدلال: إذا كان الله تعالى قد أذن للزوج في هجرها في المضجع؛ لخوف نشوزها كان مباحاً له ترك الإنفاق عليها، ثم إن الله تعالى قد أمر في حق الناشز بمنع حظها من الصحبة، بقوله سبحانه: { ... وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ... } (النساء: ٣٤) ومعروف: أن الحظ في الصحبة قاسم مشترك بين الزوجين، وأمر متبادل بينهما، وأما حق الإنفاق فهو حق خالص للزوجة، وإذا كان النشوز يسقط الحق المشترك كان إسقاطه للحق الخالص للزوجة أولى^(٢).

وأما السنة: فإن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته في حجة الوداع التي بين فيها قواعد الشريعة وأحكامها بين ما يجب على الرجال للنساء وما يجب على النساء للرجال، فقال في حديث جابر الطويل: "ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن، وكسوتهن بالمعروف"^(٣).

(١) الكاساني (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) ج ٤، ص ٢٢، والشافعي (الأم) ج ٥، ص ٧٤، دار المعرفة - بيروت، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج ٥، ص ٦٣، وشرف الدين موسى ابن أحمد أبو النجا الحجاوي (ت ٩٦٨ هـ) (الإقناع لطالب الانتفاع) ج ٤ ص ٥٥ دار حجر بمصر ١٤١٨ هـ ١٩٩٩ م، وابن قدامة (المغني) ج ١١، ص ٤٠٩، طبعة ١٤١٠ هـ.

(٢) شمس الدين محمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٢ هـ) المبسوط ج ٥ ص ١٨٦، مطبعة السعادة بمصر.

(٣) أخرجه مسلم (رقم ١٢١٨).

وهذا دليل واضح على: أن الناشز لا نفقة لها ولا كسوة.

وخالف هذا الرأي ابن حزم^(١)، فذهب إلى عدم سقوط النفقة الزوجية بسبب النشوز؛ لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف"^(٢)، فقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم: أن الزوجات لهن النفقة على أزواجهن من غير تخصيص بنوع معين، وتقييده لزوجة دون أخرى، وهذا يقتضي: عموم وجوب النفقة الزوجية على الأزواج مطلقاً.

الرأي المختار:

والذي أراه في هذه المسألة رجحان قول الجمهور بسقوط نفقة الزوجة الناشزة، وأن ما استدل به ابن حزم من قوله صلى الله عليه وسلم: "ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف" لا يدل على المدعى به؛ لأن المقصود من الزوجات المقيمات في بيت الزوجية غير الناشزات؛ لأن النشوز كما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم يعد مسقطاً للنفقة على حسب قوله صلى الله عليه وسلم: "أيها الناس إن لكم على نسائكم حقاً، ولنسائكم عليكم حقاً، لكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحد تكرهونه، ... الخ".

وهذا الرأي هو الموافق للآية الكريمة: { ... وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ... } (النساء: ٣٤) فالعمل بما قال به الجمهور يعد إعمالاً لكافة الأدلة، والعمل بالأدلة كلها أفضل من إهمال بعضها وترك بعضها الآخر دون دليل، وعلى هذا: يحمل المطلق في حديث الظاهرية على المقيد في حديث الجمهور.

٣. الخلع:

(١) (المحلي) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) ج ١٠، ص ٨٨، المكتب التجاري، بيروت.

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم رقم الحديث (١٢١٨).

الخلع لغة: اسم مصدر مشتق من الفعل (خ، ل، ع) وهو بمعنى الإزالة مطلقاً، يقال: خلع الرجل امرأته خلعاً، وخالعت المرأة بعلمها أرادته على طلاقها ببدل منها له، فهي خالعة^(١).

الخلع اصطلاحاً: فراق الزوج زوجته بعوض بالفاظ مخصوصة^(٢).

والخلع يباح لسوء عشرة بين زوجين، بأن صار كل منهما كارهاً للآخر، لا يحسن صحبته. وهو مشروع بنص الكتاب العزيز، والسنة النبوية المطهرة، فمن الكتاب: قوله تعالى: { ... فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ... } (البقرة: ٢٢٩) أي بعوض^(٣).

ومن السنة: ما رواه البخاري: "إن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أتردين عليه حديقته؟"، قالت: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أقبل الحديقة وطلقها تطليقة"^(٤).

وفي رواية قال: "تردين حديقته"، قالت: نعم، فردتها، وأمره يطلقها"^(٥) ففارقها، وهو نص في مشروعية الخلع. وللخلع أحكام يرجع إليها في كتب الفقه عامة.

قال مالك وجماعة من أهل العلم: "للزوج أن يأخذ من الزوجة الناشز جميع ما تملك" لقوله تعالى: { ... إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ... } (النساء: ١٩) والفاحشة المبينة في هذه الآية البغض والنشوز والبذاء باللسان وسوء العشرة قولاً وفعلاً"^(٦).

(١) قاسم القنوي (ت ٩٧٨هـ) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء) ص ١٦١ دار الوفاء للنشر بجدة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م. ومحمد بن أبي بكر الرازي (مختار الصحاح) ص ١٨٥ دار الكتاب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

(٢) منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ) (شرح منتهى الإرادات دقائق أولى النهي لشرح المنتهى) ج ٥، ص ٣٣٥، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

(٣) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٣، ص ٩٤، مرجع سابق.

(٤) صحيح البخاري حديث رقم ٥٢٧٣.

(٥) صحيح البخاري حديث رقم ٥٢٧٤.

قال القرطبي^(٢): "ومن أهل العلم من يجيز أخذ المال من الناشز على جهة الخلع، غير أنه لا يتجاوز ما أعطاه؛ ركوناً إلى قوله تعالى: { ... لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ... } (النساء: ١٩)".



(١) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٥، ص ٦٣، ابن العربي، أحكام القرآن ج ١، ص ٢٩٨.

(٢) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٥، ص ٦٣، ابن العربي، أحكام القرآن، ج ١، ص ٢٩٨.

المبحث السابع

علاج النشوز

يختلف علاج النشوز باعتبار من حصل منه النشوز؛ إذ النشوز قد يقع من الزوجة وقد يقع من الزوج، وقد يقع من الزوجين معاً، ومن هنا نقول: إن علاج النشوز يقع على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: نشوز الزوجة:

ويكون علاجه على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: الموعظة الحسنة؛ لقوله تعالى: { ... وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ... } (النساء: ٣٤) أي: ذكروهن بما أوجب الله عليهن من حسن الصحبة، وجميل العشرة للزوج، والاعتراف بالدرجة التي لها عليها^(١)، فقد تندم وتعود إلى صوابها.

والبدء بالموعظة والإرشاد، هو: البدء بأقرب الحلول وأسهلها، بل أنجعها، فقد يكون سبب النشوز لا علاقة للزوج فيه، وإنما هو ناتج عن ضيق صدر الزوجة؛ لسبب ما ليس للزوج شأن فيه^(٢). ولا ينتقل الحالة؛ حتى يظن أن التي قبلها لا تفيد^(٣).

المرحلة الثانية: الحجر في المضجع، لقوله تعالى: { ... وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ... } (النساء: ٣٤) والحجر في المضجع، هو: أن يضاجعها، ويوليها ظهره، ولا يجامعها.

وقيل الحجر: البعد، يقال: هجره أي تباعد ونأى عنه، ولا يمكن بعدها إلا بترك مضاجعتها^(٤)، فإن الزوج إذا عرض عن فراشها، فإن كانت محبة للزوج فذلك يشق عليها فترجع للصلح، وإن كانت مبغضة له فيظهر النشوز فيها، فيتبين أن النشوز من قبلها.

(١) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٥، ص ١١٢، وأبي يحيى زكريا الأنصاري، حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب) ج ٢، ص ٢٨٥، دار المعرفة، بيروت، ومحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) الأم ج ٥، ص ١٠٠ طبعة الشعب.

(٢) محمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ) (مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج) ج ٣، ص ٢٥٩، طبعة الحلبي بمصر ١٩٣٣م. والغريز آبادي (المهذب) ج ٢، ص ٢٧٤ طبعة الحلبي بمصر ١٣٤٣هـ.

(٣) أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ) (الشرح الكبير على مختصر خليل) ج ٢، ص ٤٠٢ دار إحياء الكتب العربية بمصر، ومحمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٧٢هـ) (شرح الزركشي على مختصر الخرقي) ج ٥، ص ٣٤٩، دار أولي النهى بالرياض ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

وقيل: له هجرها في الكلام، لكن فيما دون ثلاثة أيام لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، يلتقيان فيعرض هذا، ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام"^(٢)، وقيل: أغلظوا عليهن في القول وضاجعوهن دون الجماع وغيره^(٣)، وعند الشافعي: المهجر هنا، هو: أن يهجرها في الفراش^(٤).

والذي أراه: أن المهجر هنا ليس مقصوداً لذاته، بل إنه درس قاس يعطيه الزوج لزوجته؛ لتعرف أنه جاد فيما هو فيه، وما بعد هذا إلا الفراق، وفي الوقت ذاته امتحان يجتازه الرجل؛ ليعرف نفسه هل يستطيع مفارقة زوجته قبل أن يخطو الخطوة الكبرى، وهي: الطلاق إذا ما استمرت على حالها من عناد، ومخالفة لأمره.

المرحلة الثالثة: الضرب؛ لقوله تعالى: { ... وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ... } (النساء: ٣٤) فقد أمر الله تعالى أن يبدأ النساء بالموعة أولاً، ثم بالمهران ثانياً، فإن لم ينجحاً بالضرب، فإنه هو الذي يصلحها له، ويجعلها على أن تؤتيه حقه، والضرب في هذه الآية الكريمة هو: الضرب للأدب غير المبرح، وهو الذي لا يكسر عظماً، ولا يشين جراحة كاللكزة ونحوها، فإن المقصود من الضرب الإصلاح لا غير، فإذا أدى إلى الهلاك وجب الضمان.

وإذا كان الإسلام قد أباح ضرب الزوج لزوجته، فإنه ليس على إطلاقه؛ بل قيده بألا يكون مبرحاً، أو كاسراً لعظم، أو مشوهاً لعضو، وما إلى ذلك مما يضر، فإن التأديب بالضرب خير من التأديب بالطلاق؛ لأن أثر الضرب لا يتعدى الزوجة، بينما أثر الطلاق يتعدى إلى جميع أفراد الأسرة^(٥).

ولا يجوز الضرب المؤلم، ولو كان فيه نفع وإصلاح؛ لأنه ضرر، ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام، فالضرب إذاً ليس عقوبة على نشوز الزوجة، ولكنه علاج لتلك الحالة التي طرأت على هذا المرأة، وتفادياً لوقوع الفرقة بين الزوجين، ولهذا قال سبحانه: { ... إِنْ أَطَعْتُمْكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ... } (النساء: ٣٤)، أي: إذا حصر الغرض، والمقصود بالوعظ، وبالمهجر، فلا تضربوهن، ولو كان عقوبة للزوجة؛ لأمره سبحانه وتعالى بالضرب إذا لم ينفع الوعظ والمهجر.

(١) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٥، ص ١١٢، وابن العربي. (أحكام القرآن) ج ١، ص ٤١٨.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٦٠٧٧) ومسلم رقم (٢٥٦٠).

(٣) الزركشي (شرح الزركشي على مختصر الخرقي) ج ٥، ص ٣٥٠، مرجع سابق.

(٤) الفيروز آبادي (المهذب) ج ٢، ص ٧٤، مرجع سابق.

(٥) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٥، ص ١١٣، مرجع سابق، والزركشي (شرح الزركشي على مختصر الخرقي) ج ٥، ص ٣٥٠.

فنشوز المرأة يعالجه الزوج بأقرب التأديبات الثلاثة الواردة في الآية الكريمة، وعلى نحو ما ذكرنا، وهي: الوعظ، ثم الحجر، ثم الضرب.

الضرب الثاني: نشوز الزوج:

سبق وأن ذكرت صوراً من نشوز الزوج^(١)، فإذا حصل واحد منها، وقد شعرت الزوجة بكراهية الزوج لها، أو إعراضه عنها، أو تغييراً في معاملته لها على خلاف ما كان من ود ووثام؛ لسبب خفي عليها قد يكون منه وقد يكون منها، فيجب عليها - والحالة هذه - أن تسترضيه، وتطيب خاطره؛ لاسيما والمرأة تعرف ذلك جيداً.

قال تعالى: { وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ... } (النساء: ١٢٨) أي: وإن امرأة خافت من بعلها: دوام النشوز، أو الترفع عليها، أو الإعراض عنها^(٢) وإلا فمجرد العبوس، والنفور لا يعد نشوزاً ما دام غير طويل، أو غير مستمر، فكل البيوت فيها مثل ذلك.

وإن أصر الزوج على النشوز، واستمر على حاله رفعت الزوجة أمرها إلى الحاكم، وأثبتت له أن زوجها يهجرها أو يضرها أو يسيء إليها، وقد اختارت البقاء معه، فإن على الحاكم حينئذ أن يعظ الزوج، فإن لم يفد ذلك، قيل: يضرب الزوج، وقيل: يسجن الزوج، وقيل: يأمر الحاكم الزوجة بحجر زوجها، فإن لم يفد ضربه الحاكم^(٣).

(١) انظر: ص ١٦.

(٢) الفرق بين النشوز والإعراض، إن النشوز يعني التباعد، والإعراض يعني ألا يكلمها ولا يأنس بها (أحكام القرآن) ج ٥، ص ٢٥٩.

(٣) انظر في هذه الصور كلها: محمد عرفة (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير) ج ٢ ص ٤٠٢ مرجع سابق. (التاج والإكليل شرح مختصر خليل) ج ٤ ص ١٦ مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٩هـ. وشمس الدين محمد بن شهاب الدين أحمد الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، محمد الشربيني الخطيب (معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج) ج ٣ ص ٢٦١ مرجع سابق. (نهایة المحتاج إلى شرح المنهاج) ج ٦، ص ٣٥ طبعة الحلبي بمصر ١٩٣٨م. ومحمد ابن يوسف الشهير بالمواق (ت ٨٩٧هـ).

الضرب الثالث: النشوز من الجانبين:

قد تحصل الخصومة، والنزاع، والشقاق، والبغض، والكراهية من جانب الزوجة، أو الزوج أو كليهما معاً، وهذا أمر طبيعي، وكثير ما يقع في البيوت. فمتى حصل الشقاق بين الزوجين اضطربت الأسرة بأكملها، وتأثرت بذلك جميع أفراد الأسرة، وغالباً ما يمتد ذلك إلى الأقارب.

فإذا حصل الشقاق، ولم يعرف النشوز من أي من الزوجين، أو ادعى كل منهما على الآخر به، وأنه السبب، فعلى الحاكم إذا استعصى عليه حل المشكلة، أو عودة الحياة الطبيعية للزوجين، فعليه أن يختار حكماً عدلين، أحدهما من طرف الزوج والآخر من طرف الزوجة، يرتضيان بهما حكماً لهما^(١). يقومان بالإصلاح بينهما على ما يتفقان عليه ويرضيانه من البقاء على الحياة الزوجية، أو التفريق بالطلاق^(٢)، فيؤكل الزوج: حكمه بطلاق وقبول عوض، وتوكل هي حكمها: ببذل عوض، وقبول طلاق بالعوض، ويشترط في الحكمين الإسلام والحرية والعدالة، والاهتداء إلى المقصود من تحكيمهما^(٣).

(١) الزركشي (شرح الزكشي على مختصر الخرق) ج ٥، ص ٣٥٢. ومحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) (جامع البيان في تأويل آي القرآن) ج ٨، ص ٣٢٠ طبعة دار المعارف بمصر ١٩٧١ م تحقيق محمود شاكر.

(٢) أبو يحيى زكريا الأنصاري (حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب) ج ٢، ص ٢٨٦ مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق ص: ٢٨٧، وبهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي (ت ٦٢٤ هـ) (العدة شرح العمدة) ص ٧٥ مؤسسة الرسالة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. وتقي الدين محمد بن أحمد التنوخي الشهير بابن النجار (ت ٩٧٢ هـ) (منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات) ج ٢، ص ١٢٨ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. وأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) (الكافي) ج ٤، ص ٤٠٢ دار حجر بمصر ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

الخاتمة

أولاً: أهم نتائج البحث:

في ضوء ما تقدم في المباحث السابقة يتقرر الآتي:

٤. أنه قضت سنة الله بضرورة اجتماع الذكور بالإناث حفظاً للمخلوق في المدة التي شاء الله تعالى أن يعيشها ذلك النوع.
٥. أنه قد يوجد النسل، وبه يستمر بقاء النوع الإنساني، غير أن البقاء على الوجه الأكمل لبني الإنسان لا يتم إلا إذا جرى أمر الزواج بينهم على أسس مشروعة، وفي أحوال مخصوصة.
٦. أن الزواج رابطة قوية، ونظام اجتماعي يرقى بالإنسان عن الدائرة الحيوانية إلى العلاقة الروحية، ويرتفع به من مكان الوحدة والانفراد إلى أحضان السعادة وأنس الاجتماع.
٧. أن الزواج: عماد الأسرة التي منها يتكون المجتمع البشري، وبه تتكون الصفات الإنسانية الراقية، كالإيثار، وحب الخير.
٨. أن النشوز بمعناه العام، هو: كراهية كل من الزوجين لصاحبه لاعتبارات مخصوصة.
٩. أن للنشوز أحوالاً ثلاثة: فقد يقع من الزوج، وقد يقع من الزوجة، وقد يكون مشتركاً بينهما.
١٠. أن صور النشوز كثيرة سواء من جانب الزوج، أو الزوجة، وقد يكون قولياً أو فعلياً.
١١. أن للنشوز أسباباً كثيرة، بعضها يرجع إلى الزوج، وبعضها يرجع إلى الزوجة، وقد تكون هناك عوامل أخرى مجتمعة أو متفرقة لها تأثيرها في حصول النشوز، كتدخل الأهل، وتأثير وسائل الإعلام الهدامة وسوء الظن والغيرة والشح والتقتير، والاختلاط بين الرجال والنساء.
١٢. من الآثار المترتبة على النشوز: العضل، وسقوط القسم بين الزوجات، وكذا سقوط النفقة، فالخلع، وهو: فراق الزوج زوجته بعوض تدفعه لزوجها.
١٣. إن الإسلام عالج النشوز إذا كان من الزوجة بطرق لطيفة تبدأ بالموعظة الحسنة، ثم الهجر في المضجع، ثم الضرب غير المبرح، ثم إقامة الحكمين، فإذا استحکم الخلاف بين الزوجين، واتسعت هوة الشقاق بينهما، ونفذت وسائل الصلح، والحكمين، كان لابد من التفريق بينهما، ولا يجوز تعليق الزوجة الناشز، أي: عضلها بحال من الأحوال فبدأ العلاج بالأسهل والأرفق، فإذا لم يجد ترقى إلى ما هو أصعب منه وأكثر شدة، فالإسلام يريد علاج المشكلة بالأسر ما أمكن، فالهدف الإصلاح وليس التعنيف، أما إن كان النشوز من

الزوج فشرع الإسلام له من العلاج ما يناسبه من الموعظة والتغليظ عليه من قبل الحاكم بما يكفل منعه من الإضرار بهذه المرأة.

ثانياً: التوصيات:

وبعد دراستي لموضوع النشوز وعرضي لما قاله أهل العلم فيه أحب أن أضع بين يدي قارئ هذا البحث

التوصيات الآتية:

١. ينبغي أن يكون هناك تثقيف لكلا الزوجين قبل الزواج ليعرفوا طبيعة الحياة الزوجية وأنها لا تخلو من منغصات، حيث إن البعض من الأبناء والبنات يتصور الحياة الزوجية حياة مخملية لا تنغص فيها ولا نكد ألبتة، وهذا غير وارد؛ إذ لا تخلو الحياة الزوجية من مكدرات ومشكلات، فلت أو كثرت، فلم تصف الحياة للنبي صلى الله عليه وسلم لتصفو لغيره.

٢. لا يخفى أن أكثر المشكلات الزوجية -ومنها النشوز- إنما تحدث بسبب جهل كلا الزوجين أو أحدهما بما له من حقوق وما عليه من واجبات للآخر؛ ولذلك ينبغي أن يتعلم كل من الزوج والزوجة قبل الزواج ما له وما عليه من الحقوق والواجبات { ...وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ ... } (البقرة: ٢٢٨) فكم من المشكلات حصلت نتيجة جهل الزوج أو الزوجة بهذه الحقوق، فتري أحد الزوجين نتيجة لجهله بما له وما عليه يطالب بما ليس له من الحقوق أو يترك ما هو واجب عليه للآخر؛ ظناً منه أن ذلك نافلة، وهو حق واجب عليه قد قرره الشرع.

٣. الغالب أن كل واحد من الزوجين يعرف طباع الآخر ويعرف ما يرضيه وما يغضبه، فعلى كل واحد من الزوجين أن يحرص كل الحرص على كل ما من شأنه كسب رضى الآخر، وأن يبتعد كل البعد عما يغضبه ويسبب نفرتة منه في حدود ما شرع الله عز وجل.

٤. إذا حصل نشوز بين الزوجين سواء كان من الزوج أو من الزوجة أو من كليهما، فعلى الزوجين أولاً أن يسعى سعيًا حثيثاً لمعرفة أسباب هذا النشوز ثم عليهما بعد ذلك بذل الجهد واستفراغ الوسع لإزالة هذه الأسباب دون أن يطلع على ذلك أحد أو يتدخل في الموضوع أحد سواء من الأقارب أو الأبعد؛ بل يتعرف على السبب ثم يسعى لإزالته في مظلة بيت الزوجية، فيجلس الزوجان مع بعضهما جلسة مصارحة يكشفان أسباب هذه المشكلة التي أحدثت النشوز والنفرة، ويسعيان لعلاجها برفق ولين ومودة ورحمة.
٥. عندما يعجز الزوجان عن إزالة أسباب هذا النشوز وتعييهم جميع الحلول فإنه يأتي دور المصلحين من أقارب الزوجين: { **إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا** } (النساء: ٣٥) وهنا ينبغي أن تطرح هذه الإشكالات بكل شفافية، وأن يكون هم المصلحين الأكبر الحرص على لمّ شمل الأسرة وجمع شتاتها وإبعادها عن التصدع والانحياز، وألا يصار إلى القضاء إلا بعد أن تستنفذ جميع الحلول.
٦. ينبغي أن تسود لغة الحوار بين الزوجين، وأن يكون ذلك بعقلانية تسوده المودة والرحمة، فكلما وجد أحد الزوجين على الآخر خطأ يستحق التنبيه عليه، فعليه أن يجلس معه جلسة ود ومصارحة، ويخبره بهذا الأمر الذي يصدر منه وهو لا يرغبه أو ينزعج منه.
٧. لكن لا ينبغي كثرة إبداء الملاحظات أو التنبيه على كل دقيق وجليل فإن هذا يورث الملل، ثم إننا كلنا بشر، ومن ذا الذي يسلم من الخطأ أو الزلل؛ لذا فإن هناك أموراً ينبغي أن يتعافى فيها كل واحد من الزوجين مع الآخر والشاعر يقول:

ليس الغي بسيد في قومه لكن سيد قومه المتغابي

٨. إن من الواجب على والدي كلا الزوجين حثهما المستمر على الإحسان للآخر والبحث عما يرضيه،

والتفاني في ذلك، وأن يبين لهما أثر ذلك في استقرار الحياة الزوجية ودوام المحبة بينهما.

٩. ولعل من المفيد أيضاً أن يحرص كلا الزوجين على قراءة بعض الكتب التي تشتمل على وصايا للزوجين،

والأمور التي تكسب السعادة وكيف يتخلص أي من الزوجين إن عرضت له مشكلة، وهكذا.

١٠. ينبغي أن يكون حكم كل واحد من الزوجين على الآخر قد نبع من واقع ما يشاهده أو يسمعه، وألا يكون

مبنياً على كلام الآخرين، فليس كل إنسان مهما بلغت قرابته ناصحاً وصادقاً وإن ادعى ذلك، فإن للنفوس

حظها وللهوى نصيبه، وكم من مريد للخير لا يهتدي إليه، كما ينبغي أن يحذر كل من الزوجين من أن يفتح

على نفسه باب الشكوك والظنون فذاك أكذب الحديث.

١١. أخيراً أنه إلى حالة نشوز وكراهية تحصل من الزوجة لزوجها في فترة الحمل، وهي حالة تكون عند بعض

النساء، وقد يستعجل بعض الأزواج بطلاق زوجته من واقع ما يسمع من عبارات الكراهية له، وهو أمر قد

يكون خارجاً عن إرادة المرأة مرتبطاً بظروف حملها؛ ولذلك ينبغي أن يتنبه الأزواج خاصة في الحمل الأول

لمثل هذه الحالة التي سرعان ما تزول مع تقدم سن الجنين في بطن أمه أو على الأقل بعد الولادة.

وصلى الله على محمد، وآله، وصحبه، وسلم.



مصادر البحث:

١. إبراهيم محمد ضويان (منار السبيل شرح الدليل)، طبعة ١٣٧٨هـ.
٢. أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) المذهب دار المعرفة، بيروت، دون.
٣. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). الجماع لشعب الإيمان؛ تحقيق وتخريج: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. الدار السلفية؛ بومباي - الهند ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٤. أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ) أحكام القرآن، مطبعة الحلبي بمصر، بدون.
٥. أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ). صحيح مسلم؛ تحقيق وتصحيح وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع؛ إستانبول - تركيا. مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
٦. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي. نزهة المتقين شرح رياض الصالحين، ٣٣٩، مؤسسة الرسالة.
٧. أبو عبد الله محمد بن أبي الفرج الزيعلي (ت ٧٠٩هـ) المطلع على أبواب المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
٨. أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي الجامع لأحكام القرآن، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٩. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) السنن الكبرى؛ تحقيق: الدكتور عبد الغفار البنداري وآخرين. دار الكتب العلمية؛ بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
١٠. أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ). المستدرك على الصحيحين؛ وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي. مصورة دار الكتب العلمية؛ بيروت - لبنان.

١١. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه؛ شرح وتصحيح وتحقيق: محب الدين الخطيب. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. نشر ومراجعة وإخراج وإشراف: قصي محب الدين الخطيب. الطبعة السلفية ومكبتها؛ القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
١٢. أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ). مسند الشهاب، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
١٣. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، سنن ابن ماجه؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. مصورة المكتبة الإسلامية؛ استانبول - تركيا.
١٤. أبو عيسى محمد بن عيسى ابن سورة (ت ٢٧٩هـ). الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده؛ القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
١٥. أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاي. دار المعرفة، بيروت، بدون.
١٦. أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ) الكافي، دار هجر بمصر ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٧. أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٣٠هـ) المغني، دار الكتاب العربي، بيروت، وبهامشه الشرح الكبير.
١٨. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، المحلي، المكتب التجاري، بيروت.
١٩. أبو يحيى زكريا الأنصاري، حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب، دار المعرفة بيروت.
٢٠. أحمد الحصين، المرأة المسلمة أمام التحديات، ط٥، دار البخاري.
٢١. أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ) الشرح الكبير على مختصر خليل، دار إحياء الكتب العربية بمصر.
٢٢. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)؛ تصحيح وتحقيق: سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. إخراج وإشراف: محب الدين الخطيب. المطبعة السلفية ومكبتها. القاهرة ١٣٨٠هـ.

٢٣. أحمد بن محمد الباجوري، حاشية الباجوري، دار المعرفة، بيروت.
٢٤. أحمد عبد الرحمن البنا. الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)؛ مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
٢٥. أحمد محمد المقرئ الفيومي، المصباح المنير، المطبعة الأميرية بمصر.
٢٦. بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي (ت ٦٢٤هـ)، العدة شرح العمدة، مؤسسة الرسالة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٧. تقي الدين محمد بن أحمد التنوخي الشهير بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٨. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ١٣٩٩هـ.
٢٩. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، نشر دار عالم الكتب بالرياض، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٠. الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، مصورة دار المعرفة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
٣١. الحافظ الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٢. الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، الترغيب والترهيب، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرين. دار ابن كثير وغيرها ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٣٣. حفصة أحمد حسن، أصول تربية المرأة المسلمة المعاصرة، ص ٥٣٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١.
٣٤. خالد عبد الرحمن العك، شخصية المرأة المسلمة، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م.

٣٥. الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت.
٣٦. مصطفى السباعي، أخلاقنا الاجتماعية، ط: ١٣٩٠هـ.
٣٧. عبد العزيز الكبيسي، ورقة عمل لمؤتمر الطلاق في جامعة الشارقة.
٣٨. زين العابدين إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، طبعة الحلبي بمصر ١٣٣٣هـ.
٣٩. زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، تحقيق عبد الكريم الفضيلي ١٤١٨هـ.
٤٠. شرف الدين موسى بن أحمد أبو النجا الحجاوي (ت ٩٦٨هـ)، الإقناع لطالب الانتفاع، دار هجر بمصر ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م.
٤١. شمس الدين محمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٢هـ)، المبسوط، مطبعة السعادة بمصر.
٤٢. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، دراسة وتحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٤٣. شمس الدين محمد بن شهاب الدين أحمد الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، طبعة الحلبي بمصر ١٩٣٨م.
٤٤. عبد الباقي رمضون، خطر التبرج والاختلاط، نقلاً عن دكتور عيسى العمري جامعة أريد الأهلية، ورقة عمل لمؤتمر ظاهرة الطلاق، كلية الشريعة جامعة الشارقة ص ٢٧.
٤٥. عبد الله بن محمد بن أبي شيبه إبراهيم بن عثمان أبي بكر بن أبي شيبه الكوفي العباسي (٢٣٥هـ). المصنف في الأحاديث والآثار. تحقيق وتصحيح: الأستاذ عبد الخالق الأعظمي، الدار السلفية؛ بمبئي - الهند.
٤٦. علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرايع، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٧. علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) بترتيب ابن بلبان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٤٨. قاسم القونوي (ت ٩٧٨هـ)، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، دار الوفاء للنشر بجدة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٤٩. مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ). الموطأ؛ تصحيح وترقيم وتخريج: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
٥٠. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، نشر دار الجيل، بيروت، بدون.
٥١. محمد نجيب المطيعي (ت ١٥هـ)، تكملة المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت.
٥٢. محمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، طبعة الحلبي بمصر ١٩٣٣م.
٥٣. محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، سبل السلام شرح بلوغ المرام، مطبعة الحلبي، بمصر.
٥٤. محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل آي القرآن، طبعة دار المعارف بمصر، ١٩٧١م تحقيق: محمود شاكر.
٥٥. محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٧٢هـ)، شرح الزركشي على مختصر الخرق، دار أولى النهي بالرياض، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٦. محمد بن عرفة (ت ٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.
٥٧. محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي، شرح سنن النسائي (٣٠٣هـ) المسمى ذخيرة العقبي في شرح المجتبى، جمع، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٦م، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، السعودية.
٥٨. محمد بن يوسف الشهير بالمواق (ت ٨٩٧هـ)، التاج والإكليل شرح مختصر خليل، مطبعة السعادة، بمصر ١٣٢٩هـ.

٥٩. محمد عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٦٠. محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ). سلسلة الأحاديث الصحيحة. مكتبة المعارف ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٦١. منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، كشف القناع عن متن الإقناع، مكتبة النصر الحديثة بالرياض.
٦٢. منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، شرح منتهى الإرادات دقائق أولى النهي لشرح المنتهي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٦٣. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مكتبة القدسي؛ القاهرة ١٣٥٢.
٦٤. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). موارد الزمان إلى زوائد ابن حبان؛ تحقيق: حسين سليم الداراني وعبد علي كوشك. دار الثقافة العربية؛ دمشق، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

محتويات البحث:

مقدمة	٢٤١
أولاً: موضوع البحث	٢٤١
ثانياً: أهمية البحث	٢٤١
ثالثاً: مشكلة البحث وتساؤلات الدراسة	٢٤١
رابعاً: منهج البحث	٢٤٢
خامساً: إجراءات البحث	٢٤٢
سادساً: أسباب اختيار موضوع البحث	٢٤٣
سابعاً: الدراسات السابقة	٢٤٤
ثامناً: خطة البحث	٢٤٤
تمهيد: في حرص الإسلام على سلامة الأسرة وتماسكها	٢٤٦
المبحث الأول: تعريف النشوز	٢٥٠
المبحث الثاني: صور النشوز	٢٥٣
المبحث الثالث: أنواع النشوز	٢٥٦
المبحث الرابع: أسباب النشوز	٢٥٨
أولاً: حقوق الزوجة:	٢٥٨
الحق الأول: إن ينظر إليها على أنها سكن له:	٢٥٩

الحق الثاني: أداء مهرها كاملاً إليها:	٢٥٩
الحق الثالث: الإنفاق عليها بالمعروف	٢٦٢
الحق الرابع: حسن خلقه معها وعدم الإضرار بها:	٢٦٢
ثانياً: حقوق الزوج:	٢٦٣
الحق الأول: طاعتها لزوجها بالمعروف:	٢٦٤
الحق الثاني: الاعتراف بفضل الزوج:	٢٦٦
الحق الثالث: القرار في بيت الزوجية:	٢٦٧
ثالثاً: الحقوق المشتركة بين الزوجين	٢٦٨
المبحث الخامس: حكم النشوز	٢٨٠
المبحث السادس: الآثار المترتبة على النشوز	٢٨٢
١. العضل	٢٨٢
٢. سقوط حق الناشز في القسم والنفقة	٢٨٤
٣. الخلع	٢٨٦
المبحث السابع: علاج النشوز	٢٨٨
الضرب الأول: نشوز الزوجة	٢٨٨
المرحلة الأولى: الموعظة الحسنة	٢٨٨
المرحلة الثانية: الهجر في المضجع	٢٨٩

٢٩٠ المرحلة الثالثة: الضرب
٢٩١ الضرب الثاني: نشوز الزوج
٢٩٢ الضرب الثالث: النشوز من الجانبين
٢٩٣ الخاتمة
٢٩٣ أولاً: أهم نتائج البحث
٢٩٤ ثانياً: التوصيات
٢٩٨ مصادر البحث

قال تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ):

"حق على طالب التحقيق، ومن يتشوق إلى المقام الأعلى في التصور والتصديق أن يحكم قواعد الأحكام ليرجع إليها عند الغموض، وينهض بعبء الاجتهاد أتم نهوض، ثم يؤكد بالاستكثار من حفظ الفروع، لترسخ في الذهن ثمرة عليه بفوائد غير مقطوع فضها ولا ممنوع.

أما استخراج القوى وبذل الجهود في الاقتصار على حفظ الفروع من غير معرفة أصولها، ونظم الجزئيات بدون فهم مآخذها، فلا يرضاه لنفسه ذو نفس أبيه، ولا حامله من أهل العلم بالكلية".

الأشباه والنظائر ٩/٢

